العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف

Social Justice and Developing Citizenship Values for The Rural Poor

د/ حنان زكريا السيد الدسوقي

مدرس التخطيط الاجتماعى بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

٢٠٢٣

ملخص الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحديد واقع أبعاد العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف، وتحديد الصعوبات التى تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لهذه الفئة، وتنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التى إعتمدت على منهج المسح الاجتماعى بالعينة لفقراء الريف (رب الأسرة) المستفيدين من برنامج مساعدات تكافل وكرامة بقرية الربيعة التابعة لمركز دكرنس – محافظة الدقهلية وعددهم (٢٦٨) مفردة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين أبعاد العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف، وإنتهت الدراسة إلى التوصل إلى بعض الآليات التى تُزيد من تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

الكلمات المفتاحية:

العدالة الاجتماعية – قيم المواطنة – فقراء الريف.

Abstract:

The Current study seeks to identify the dimension reality of social justice and developing the citizenship values for the rural poor ,It also seeks to identify the difficulties that face achieving social justice for developing the citizenship values for this category , This is analytic descriptive study , It depended on the sample social survey method for the rural poor who utilize the programmes of dignity and solidarity in Robea village related to Dekernis center , Dakhlia Governance , their numbers (268) items , The study Results demonstrated that there is statistical significance Centrifugal relationship between social justice dimensions and developing the citizenship values for the rural poor,The study got some mechanisms that increase the achieving of social justice for developing citizenship values for the rural poor.

Key words:

Social justice – Citizenship values – The rural poor.

أولاً: مشكلة الدراسة:

أصبحت التنمية فى عالمنا المعاصر تقوم على المساواة بين فئات المجتمع إلا إنها تنحاز للفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود بهدف تقويتها حتى يمكنهم الحصول على نصيب أكبر من الدخل فلا يمكن لأى مجتمع أن ينهض أو يحقق مايصبوا إليه من أهداف وهو فى تجاهل لقطاع كبير من أفراده محدودى الدخل من الفقراء (Scottallen, Regions,2002,p.136).

ويعد الفقر من أبرز القضايا والتحديات التى تصدرت على مستوى العالم قائمة المشكلات الملحة، الأمر الذى جعل المجتمع الدولى يدعو إلى مكافحتها فأعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ عاماً دولياً للقضاء على الفقر وسارعت العديد من الدول إلى عقد الملتقيات والندوات لمكافحة الفقر (البنك الدولى،٢٠٠٠، ص٢).

كما يُعد الفقر من التحديات التنموية التى تواجه الدول العربية، حيث يتنامى عدد المعدومين والفقراء، ولعل أولى الحقائق الرقمية التى يجب تأكيدها أن (٧٣) مليون عربى يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود (١٠) مليون عربى لايحصلون على الغذاء الكافى بجانب حرمان نصف سكان المناطق العربية من المياه النقية وعدم حصول ثلثى سكان هذه المناطق على الخدمات الأساسية (قيرة وآخرون، ٢٠٠٣، ص ص ٥٧: ٥٨)، ويعتبر الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة، فهو آفة مجتمعية وعقبة أساسية فى سبيل بناء المجتمعات وتحقيق التنمية سواء فى الدول النامية التى تزايد فيها أعداد الفقراء نتيجة للظروف المجتمعية الخاصة بها أو الدول المتقدمة لغياب المساواة والعدالة فى توزيع الخيارات والفرص والإستبعاد والتمايز الاجتماعى، فالفقر لم يعد نقصاً فى الموارد ولكن نقصاً فى الفرص المتاحة للوصول إليها (السروجى، ٢٠١١، ص٧)، وتنطبق صفة الفقر على الأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على ماهو ضرورى للحياه الكريمة فى مجتمعاتهم سواء كانت تلك المجتمعات فى مجملها فقيرة لإنخفاض متوسط نصيب الفرد فيها أو كان هؤلاء الأفراد ينتمون لمجتمعات متوسطة الثراء أو غنية لكنها تتسم بضعف أو إنعدام العدل فى توزيع الدخل القومى (شعبان، ٢٠٠٥، ص٤٦)، ومن ثم يشكل الفقر خطراً على السلام والإستقرار الاجتماعى والسياسى والأمنى فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الإنحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التى قد تستهدف الدولة ذاتها فى نهاية الأمر (هاشم، ٢٠٠٨، ص٩).

وتشير التقديرات أن ٧٠٪ من فقراء العالم يعيشون فى المناطق الريفية، وحتى الآن لاتزال الموارد والسياسات متحيزة لصالح التنمية الحضرية وبالتالى إختلال التوازن فى التنمية يؤدى إلى آثار ضارة على الناس فى الريف والحضر على حد سواء (United Nations , 2003,p.7).

وعلي الرغم من أن محافظات الوجه البحري في مصر تُعد أفضل حظاً من الوجه القبلي الذى مازال يتركز الفقر فيه بشدة، إلا أننا نجد أن (١٣.١٪) من سكان محافظات الوجه البحري يعانون من الفقر وعلى وجه الخصوص في ريف الوجه البحري عنه في الحضر، وتعد محافظة الدقهلية من أكثر محافظات الوجه البحري فقراً بنسبة (١٧.٧ %) بعد محافظة المنوفية فى الترتيب، حيث زادت نسبة الفقراء من سكان ريف الوجه البحري الذين لايستطيعون الحصول علي إحتياجاتهم الأساسية سواء الغذائية أو غير الغذائية من (١٨.١٪) عام ٢٠١٧/٢٠١٦م إلى (١٩.٢٪) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠م، بينما زادت نسبة الفقراء من سكان حضر الوجه البحرى من (١٢.٤٪) عام ٢٠١٧/٢٠١٦م إلي(١٣.٣٪) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠م(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٢١)، ومن ثم يمكن القول أن الريف المصري يعانى كثيراً من الفقر، ومن هنا أصبح من الضروري زيادة إهتمام الحكومات بالفقراء وخاصة فقراء الريف، حتى يتولد لديهم الشعور بأنهم جزءاً أصيلاً من المجتمع مما يؤدى إلى تنمية وتدعيم القيم الاجتماعية المرغوبة لديهم، لا سيما قيم المواطنة وما تتضمنه من إنتماء للوطن، والإلتزام بأنظمته وقوانينه، والشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاهه، مما يدفع فقراء الريف لمعرفة حقوقهم وواجباتهم وما يرتبط بها من مسئوليات وسلوك ليكونوا مشاركين بفعالية هادفة فى بناء مجتمعهم، بما

يضمن للجميع العيش فى آمان وإستقرار، بإعتبار أن قيم المواطنة هى صمام الآمان لتماسك النسيج المجتمعى فى الدولة، خاصة فى ضوء ما يشهده العالم فى القرن الحالى من جملة من التغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة التى مست جميع مناحى الحياه، فأزيلت الحدود وإنصهرت الثقافات والإنتماءات فى بوتقة المجتمع العالمى ذو المعايير والقيم الجديده التى جاءت بها العولمة (عبد المطلب، ٢٠١٧، ص١٥٧) والمجتمع المصرى كغيره من المجتمعات تأثر بهذه التغيرات التى ترتب عليها العديد من التحديات التى أثرت على المجتمع وأدت إلى إرتفاع معدلات التغير فى البناء القيمى والعلاقات الاجتماعية، وتذويب الخصوصية الثقافية بشكل هدد الهوية القيمية فى المجتمع، وأثر على درجة إنتماءالمواطنين لمجتمعاتهم (أبو فراج، ٢٠١٩، ص ٧)، والراصد يلاحظ دون جهد أنه في خضم تداعيات الثورة المعرفية والتي تزايدت آثارها في السنوات الأخيرة، إنطلقت مئات الأقمار الصناعية والتى تحمل الآلاف من القنوات الفضائية والتى تبث برامجها من الدول الغنية في الدول الفقيرة حاملة معها تقاليد وثقافات تلك الدول والتى تختلف عن قيم وثقافات الدول الفقيرة ومنها مصر (سعد، ٢٠٠٢، ص٤٦)، وظهرت جملة من الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع كإرتفاع مستويات العنف والجريمة، والتطرف والإرهاب، والخروج على القانون والنظام، وتهديد الأمن المجتمعى، وتلوث البيئة، كما ظهرت سلوكيات أخرى تعبر عن السلبية واللامبالاه، وعدم المشاركة فى المجتمع، وضعف الوعى بالقضايا المجتمعية، وضعف الشعور بالإنتماء والرغبة فى الهجرة، والشعور بالإغتراب وسهولة التعرض لعمليات الإستقطاب من قبل جماعات الرفض للمجتمع، وتبنى مصطلحات وتعبيرات تنم عن النفور من كل ما له صلة بالمجتمع (عليوه، ٢٠٠٤، ص ص ١٤٥: ١٤٦)، كل هذه الأفعال تعبر عن غياب أو ضعف قيم المواطنة التى تأثرت بهذه التغيرات، حيث أرجع بعض العلماء إن معظم المشكلات المجتمعية ترجع إلى عدم تشبع البعض بثقافة وقيم المواطنة وعدم وضوحها أمام البعض الآخر (حمزه، ٢٠١١، ص ٥١)، لذلك أصبح من الأهمية إعادة النظر فى الآليات المتبعة لتنمية وتدعيم قيم المواطنة لإعداد أفراد المجتمع وخاصة الفقراء إعداداً سليماً على نحو يجعل منهم مواطنين قادرين على تحمل مسئوليات المشاركة فى بناء المجتمع وتقدمه لتحقيق التنمية الشاملة وبناء الدولة المعاصرة بكل مقاييسها، خاصة ونحن في الألفية الثالثة والتى تحمل في طياتها تحديات كثيرة للدول النامية ولا سبيل لمواجهتها إلا بمزيد من تنمية قيم المواطنة التى تعد أهم إحدى سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وذلك على إعتبار أن أساس المواطن الصالح هو وعيه بأنه أصيل في بلاده وليس مجرد مقيم ويخضع لنظام معين دون أن يشارك في بناء المجتمع وتقدمه لأنه على أساس هذه المشاركة يكون الإرتباط (حامد، حسن، ٢٠٠٢، ص ٤) فالتقدم الحقيقي للمجتمع فى ظل تحديات القرن الجديد تصنعه عقول وسواعد المواطنين بالمجتمع، وبالتالى فإن تنمية قيم المواطنة وما يرتبط بها من سلوك تعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة فى التنمية المجتمعية، كما تُعد معول هدم أو بناء لوجاهة المجتمع وهيكل الدولة.

لقد أصبحت قيم المواطنة من القضايا التى تهم المجتمع الدولى بأسره، وتسعى كافة المجتمعات نحو تفعيل ذلك كمطلب أساسى من مطالب الإصلاح فى شتى مجالات الحياة الإنسانية وتُولى كافة المجتمعات القضية

إهتماماً كبيراً لاسيما المجتمع المصرى وذلك إنطلاقاً مما تدعوا إليه الشريعة الإسلامية من التسامح، والعدل، والمساواة، وسيادة القانون، حيث يعتمد مستقبل أى أمة بشكل كبير على مدى إمتلاك أفرادها لقيم المواطنة، وقد يفوق ذلك إمتلاكها لأشياء أخرى مثل المعرفة والتكنولوجيا والموارد الإقتصادية وذلك لأن هذه الأشياء ما جاءت إلا بأيدى أفراد صالحون يدينون بالولاء والإنتماء لمجتمعاتهم (العطار، ٢٠١٧، ص ٤٥٠)، وتعد قيم المواطنة وإحترام أحكامها مكون أصيل من مكونات الدولة المعاصرة وهى تجسيد لشعب يحترم كل منهم الآخر ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذى يزخر به المجتمع، وأن تقدم المجتمعات مرهون بمشاركة وفعالية كل القوى التى تؤلف هذه المجتمعات فى إدارة شئون بلادهم إذ لايمكن أن يتقدم مجتمع دون أن يكون الصالح العام مسئولية الجميع (ياسين، ٢٠٠٢، ص٣)، ومن هذا المنطلق فقد أولت المجتمعات المتقدمة إهتماماً كبيراً بقيم المواطنة وعقدت المؤتمرات والندوات و ورش العمل التى كان محورها إطلاق مبادرات إستراتيجية لتعزيز قيم المواطنة وتحقيق أهدافها المرجوة، حيث ترتب على ذلك مراجعة اليابان والصين لمناهجها التعليمية، وفى بريطانيا أدخلت قيم المواطنة ضمن مقرراتها الدراسية، وفى كندا وضعت إستراتيجية لتنمية قيم المواطنة تتجاوز المفهوم الضيق للمواطنة إلى الإلتزام بالقيم وخدمة المجتمع وفى الولايات المتحدة الأمريكية إعتبرت تنمية قيم المواطنة هدفاً قومياً وإستراتيجياً لمؤسسات الدولة وتبنى مؤتمر اليونسكو عام ١٩٩٩ الدعوة للإهتمام بالمواطنة وقيمها كمكون رئيسى فى تكوين شخصية الفرد فى المجتمع بعدما تفشت ظواهر مرضية لدى النشىء والشباب فى العديد من الدول وأصبحت خطراً يهدد غالبية دول العالم ومنها مصر، ثم مؤتمر الدول التسع الأكثر سكاناً والذى عقد فى بكين بالصين عام ٢٠٠١ وذلك من أجل مساعدة تلك الدول فى المحافظة على أهم ثرواتها وهم " البشر" فى ظل عواصف العولمة التى تهدد بفقدان قيم الولاء والإنتماء والهوية الثقافية وروح التطوع (الحربى، ٢٠١٦، ص ٤).

ولقد شكلت قيم المواطنة على مر العصور المرجع الذى ينظم سلوك الأفراد فى المجتمع، كما إنها العامل الهام الذى يساهم فى بناء المجتمع والمحافظة على هويته وإستقراره وتطوره كونها تعمل كموجهات للإنسان نحو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها بديلاً عن غيرها، لذلك فإن منظومة قيم المواطنة التى يتبناها الفرد فى المجتمع هى فى حقيقتها المحرك الأساسى لأفكاره وأفعاله فهى تمثل المكون الأساسى لشخصية المجتمع، والملهم الحقيقى له والقوة الدافعة للمحافظة على بقائه ونموه وتطوره (الغامدى، ٢٠٠٩، ص ٢٥)، فمثلاً عندما تكون قيمة المشاركة المجتمعية مطبقة على أرض الواقع بين المواطن والدولة فإن ذلك سيساهم فى تعزيز كل ما من شأنه تحقيق الإستقرار بصورة لم تكن تتحقق فى حالة غياب ذلك ويكون الدافع لذلك هو الحرص على المساهمة فى تحقيق التنمية الشاملة لها على أساس من العدالة الاجتماعية وسيادة القانون مما يعزز مكانة المجتمع بين المجتمعات الأخرى، وإذا شعر المواطن بالإنتماء إلى المجتمع كان سباقاً بالضرورة إلى المشاركة بفعالية فى تقرير شؤونه والعمل على تطويره وتقدمه والعكس صحيح، بحيث تصبح المشاركة (أسلوب حياة) أكثر منها (معلومات) يتعلمها ويرددها، وإذا تحققت العدالة فى المساواة فى الحقوق والواجبات بين المواطنين بلا إستثناء

فإن ذلك يؤدى إلى إرتفاع الشعور الوطنى لديهم وهو ما ينعكس إيجابياً على مستوى قيم المواطنة فى المجتمع (سامح، ٢٠٠٠، ص٢٥)، ومن ثم لاتستقيم قيم المواطنة فى مجتمع مختل التوازن، فقيم المواطنة تضمن وجودها فى المجتمع الذى يحصل المواطن فيه على العدالة فى توزيع الدخل والثروة وخدمات الرعاية التى تجعله يحيا حياة معيشية كريمة، وإنعكاس ذلك على تقدم المجتمع وتحقيق الإستقرار والأمن الاجتماعى فيه (العادلى، ٢٠٠٦، ص١٣)، وبالتالى فهى تضيق وتتسع بحسب طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة.

فالقيم تلعب دوراً كبيراً فى تشكيل دوافع الفرد نحو الإنجاز وتحقيق التنمية التى ينشدها المجتمع، فضلاً عن إعتبارها دعامة أساسية فى عملية تحديث المجتمع، فالقيم لها دورها فى تحديد الأدوار الاجتماعية لأفراد المجتمع ليس هذا فحسب بل إنها تحدد الكيفية التى تؤدى بها هذه الأدوار مما يسهم فى الحفاظ على البناء الاجتماعى للمجتمع، لذا فإن المجتمعات فى حاجة دائماً إلى تدعيم وتنمية قيم المواطنة حتى يكتب لها الإستمرار والنماء معاً، ويظهر تأثير هذه القيم فى السلوكيات التى يقوم بها الفرد المرغوبة وغير المرغوبة لأن مثل هذه القيم تمثل موجهات وقواعد ومعايير لهذه السلوكيات (عبد الحميد، ٢٠١٦، ص١٥٢).

ويستنتج مما سبق أن أى محاولة لبناء وتقدم المجتمع لابد وأن يكون له أسس سليمة يرتكز عليها، ولذا فإن قيم المواطنة من الأمور الجوهرية فى بناء المجتمع والنهوض به، نظراً لأهميتها البالغة في رسم سلوك المواطنين وإتجاهاتهم نحو المجتمع، ويتضح ذلك بتوفير المقومات والمناخ المناسب الذي يسهم في تدعيمها وتنميتها لدي أفراد المجتمع عامةً وللفقراء خاصةً، لكى يتطور المجتمع ويتحقق التقدم وتستقيم الحياة فيه.

ولما كان إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بالتساوى أحد المقومات الأساسية لقيم المواطنة، فإنها تواجه أزمة إذا أخلت الدولة فى القيام بإلتزاماتها خاصة فى ظل الكثير من التحديات وخاصة الفقر فإن حياة كثير من المواطنين تعيش حالة من الأزمة ويؤدى ذلك إلى تآكل الإحساس بقيم المواطنة أو نفيها وذلك نتيجة عجز المواطنين عن المطالبة بحقوقهم وبضرورة أن تفى الدولة بإلتزاماتها وهى الظواهر التى تبدأ بالإنسحاب من القيام بالواجبات مادامت الحقوق قد تآكلت، مروراً بعدم الإسهام أو المشاركة الفعالة على كافة الأصعدة وحتى الهروب من المجتمع والتمرد على الدولة (ليله، ٢٠١٣، ص٩٢).

ومن ثم يتطلب تحقيق المواطنة وما تحمله من قيم أن ينتهج المجتمع نهجاً يدعمها ويوطد العلاقة بين المواطن والدولة ويعزز ثقته فى أجهزتها ويفعل من مشاركته فى عمليات التنمية المجتمعية، ولا يأتى ذلك إلا من خلال تحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة والمساواة فى الفرص المتاحة وتوفير المناخ الذى يُمكن من ممارسة جميع الحقوق المدنية والسياسية والمساواة فى الواجبات وتوفير خدمات الرعاية لتحسين نوعية الحياه (Sarah Banks ,2001,p.132).

وتُعد العدالة الاجتماعية هى إحدى الركائز الأساسية التى تستهدفها المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالى تسعى المجتمعات إلى تحقيقها وإرساء قواعد المساواة فى الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق أن يكون للفرد نصيب عادل من الثروة القومية

والدخل وتوفير قدر متساوى من الرعاية والأمن والحماية لكل مواطن فى مختلف المناطق الجغرافية، كما تشمل العدالة الاجتماعية فى مضمونها إشباع الحاجات الإنسانية وتوزيع الموارد والخدمات بناءً على نظرية الحاجات وإقتسام الموارد فى ضوء أسس المساواة الاجتماعية والإقتصادية وإتاحة الفرص للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية، والمساواة فى الفرص أن يحصل على الخدمات التى تتناسب مع ما يستحقونه ومايحتاجون إليه (Robert ,F, 2004,pp.60:61).

وتعتبر العدالة الاجتماعية هى أداة الحكومة لمعالجة بعض المظاهر الاجتماعية السلبية فى المجتمع، مثل عدم المساواة والحرمان والإستبعاد والتهميش والتى أدت إلى أن الملايين من الناس لايحصلون على حقوقهم المدنية وبالتالى لايشعرون بالمواطنة وما تحمله من قيم داخل مجتمعاتهم (إسماعيل، ٢٠٢٠، ص ٨٥)، وبذلك يصبح الفرد جزء من المجتمع وأداة واعية وقادرة على المشاركة والتفاعل والتواصل والإنتاج والبناء والإرتقاء، وذلك لأنه أصبح فى ظل ظروف سليمة يتمتع بحق المواطن من الرعاية فى المجتمع والمساواة فى الحقوق والمساواة فى الواجبات وتكافؤ الفرص على ضوء مقياس الكفاءة فقط وليس المحسوبية والوساطة غير المشروعة (حسن، ٢٠٢٠، ص٣٥٦)، إذ أن من أهم مقومات إندماج الفرد فى المجتمع وإنتمائه هو إحساسه بالعدالة الاجتماعية هذا الإحساس الذى من شأنه دفع طاقاته وطموحاته لتحقيق المزيد من العمل والإنتاج والمشاركة، وبالتالى المزيد من إرتقاء وتقدم المجتمع (الهادى، ٢٠١٧، ص ٣٦)، فالعدالة الاجتماعية تستند على ثلاثة دعائم أساسية هى أولاً: إلتزام الحكومات بأن تكفل تكافؤ الفرص أمام جميع مواطنيها وترسخه ولاتسمح لأحد بأى إمتيازات خاصة من أى نوع، وثانياً: مبدأ أخلاقى يقوم على المسئولية المتبادلة التى ترفض سياسات التمييز بنفس القدر الذى ترفض به سياسات النبذ، وثالثاً: توجه جديد لعملية الحكم يقوم على " تمكين " المواطنين ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم (خواجه، ٢٠١٦، ص٤٦٧) ، ومن ثم ترتبط العدالة الاجتماعية بقضايا حقوق الإنسان من خلال تحقيق عدة معايير أهمها عدم **التمييز والمساواة** وهو نهج قائم على ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز بين أفراد المجتمع مع إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة والمهمشة فى المجتمع و**التمكين** وهو نهج قائم على حق كل الأشخاص فى أن يمارسوا حقوقهم وحرياتهم مع ضرورة فهم المجتمعات لتلك الحقوق والحريات والمشاركة فى تنمية مجتمعاتهم و **المشروعية** وهو نهج قائم على الإعتراف بحقوق الإنسان وحريته (Gooda , 2015,p.51)،، ولذا فقد تنامت الدعوات المنادية بعالم يحترم حقوق الإنسان، عالم يسعى إلى تحقيق التكافؤ الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ولذلك تجلت أهمية العدالة الاجتماعية فى كثير من المواثيق والإعلانات وتوصيات المؤتمرات العالمية، والتى أكدت على أنه لاغنى عنها لتحقيق الإستقرار الاجتماعى والأمن وإحترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص٢٠)، ولذا تضع الأمم المتحدة United Nations كل عام تقرير التنمية البشرية الذى يوثق أوجه التفاوت أو الفوارق بين الدول على مستوى العالم globaldispariti ويسلط الضوء على التوقعات الحياتية ومدى الحصول على السلع المادية والاجتماعية وعدم المساواة ومؤشرات أخرى من الإختلاف ويشير التقرير أيضاً إلى الفجوة المتزايدة

بين من لديهم وفرة فى الموارد ومن لديهم فرص محدودة أو معدومة من الحاجات الضرورية الأساسية (Funge.S.P ,2011,p.65)، وقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة أن العدالة الاجتماعية هى أكثر من مجرد ضرورة أخلاقية، وأنه لكى يتحقق الإستقرار الوطنى والإزدهار العالمى فلابد من تكافؤ الفرص والمساواة فى الحقوق والمساواة فى الواجبات والتضامن وإحترام الإنسان فى الأمم والشعوب (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١١).

وبذلك تكون العدالة الاجتماعية وسيلة ومنهج يقوم على أسس علمية مدروسة لرفع مستوى الحياه وإحداث تغير فى طرق التفكير والعمل والمعيشة فى المجتمعات للإرتقاء بأخلاقيات وسلوك الأفراد مما يدفعهم للمشاركة فى بناء مجتمع قوى قادر على الإنتاج والتطوير مع الإستفادة من إمكانيات المجتمع المادية وثرواته الطبيعية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية (محمد، ٢٠١٧، ص ص ٥٠٥٧: ٥٠٥٨)، وبناء على ما سبق يستنتج إذا كانت تنمية وتدعيم قيم المواطنة لفقراء الريف خاصة عنصراً هاماً وضرورياً لتحقيق الإستقرار والأمن الاجتماعى فإن العدالة الاجتماعية تعتبر مدخلاً أساسياً لتحقيق ذلك لإرتباطها الوثيق بالمساواة فى الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص والمشاركة المتساوية لأفراد المجتمع فى الحياة العامة وحياة المجتمع.

والخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية ومواجهة عدم المساواة والإستبعاد والظلم الاجتماعى (Ward ,2009,p.252)، كما إنها تستجيب لإحتياجات الناس فى المجتمع وهى تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلى مجتمع عادل يحرص على إشباع إحتياجات الناس المادية منها وغير المادية وإزالة العقبات التى تعترض الأداء الاجتماعى لهم (أبو النصر، ٢٠١٠، ص٧٦)، فالأخصائيين الاجتماعيين يعتبرون العدالة الاجتماعية وسيلة الدفاع الرئيسية ضد كافة أشكال القمع والتمييز وأساس التنمية البشرية الأكثر إنصافاً (عبد الحميد، ٢٠٠٩، ص٢٥)، وتعتمد الخدمة الاجتماعية على التخطيط الاجتماعى كتخصص دقيق الذى يمثل مدخلاً علمياً لإشباع الحاجات الإنسانية، حيث يقوم على الإستخدام الأمثل لموارد المجتمع المادية والبشرية وتعبئة الموارد وتوظيف هذه الموارد لتحقيق الأهداف المطلوبة خلال فترة زمنية محددة (خزام، ٢٠١١، ص٣٠٨).

وللوصول إلى تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها كان من الضرورى الإطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وهى كالتالى:

(أ) الدراسات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية:

إستهدفت دراسة Ellen (1997) إلى تحديد الآليات التى تتم من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، وقد توصلت الدراسة إلى أن لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء لابد من المساواة فى عدالة الخدمات المقدمة لهم، والمساواة فى عدالة الفرص والخيارات المتاحة أمامهم، وأوصت الدراسة بضرورة توفير هذه الآليات لتحقيق العدالة الاجتماعية لتعزيز المواطنة فى المجتمع، **وهدفت دراسة هاشم (٢٠٠٤)** التوصل لمؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تعرضت سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر لكثير من التغيرات

مما أثر على دور الدولة وإلتزاماتها نحو خدمات الرعاية الاجتماعية سواء كانت حكومية أو أهلية وكيفية صياغتها لبرامج الخدمات الاجتماعية، وأوصت الدراسة بوضع معايير محددة للإستحقاق من هذه الخدمات ووجود جهاز رقابى لتوزيعها لمستحقيها فعلاً، مما يستوجب ضرورة الإهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية، **بينما أكدت دراسة Hansan (2004)**على وجود علاقة بين العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل، حيث أن القواعد التشريعية التى توضع فى إطار العدالة الاجتماعية تتيح فرص العمل المناسبة والمنظمة سواء على المستوى الرسمى أو الأهلى، وأوصت الدراسة بضرورة توفير فرص العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية سواء فى الجهات الحكومية أوالأهلية، **فى حين توصلت دراسة James A.Richardso,Jonathank (2007)** إلى أن إستراتيجيات تحقيق العدالة الاجتماعية تتطلب بناء الثروة ومحاولة سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتحقيق المساواه فى توزيع الدخل والخدمات دون التمييز بين الأفراد داخل المجتمع على أساس العرق، والطبقة، والسلطة، **وأشارت دراسة Rien (2008)** إلى وجود إرتباط قوى بين تحقيق العدالة الاجتماعية ولغة الحوار والرأى العام والحالة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمويل، وأوصت الدراسة إلى أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى من خلال لغة الحوار الفكرى بين قوى المجتمع، **واهتمت دراسة محمد (٢٠٠٩)** بوصف طبيعة الخدمات المقدمة للفقراء، وتوصلت الدراسة إلى إنخفاض مستوى العدالة الاجتماعية فى تقديم الخدمات المقدمة للفقراء بنسب متفاوتة، وأوصت الدراسة بضرورة توزيع الخدمات بين أفراد المجتمع دون تمييز، وبضرورة تفعيل دور المجتمع المدنى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للفقراء، **وفى حين إستهدفت دراسة الزغل (٢٠١١)** تحديد فعالية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء وفقاً للمتغيرات التالية (وصول الدعم لمستحقيه – وتحقيق تكافؤ الفرص – وتحقيق المساواة – وتحقيق الرقابة على الدعم – وسهولة الحصول على الدعم)، وأوصت الدراسة بزيادة قيمة معاش الضمان الاجتماعى بصورة تتناسب مع إرتفاع الأسعار وذلك بتوفير الإعتمادات المالية اللازمة لذلك، وضرورة إجراء الدراسات اللازمة للإنفاق على خط الفقر فى المجتمع المصرى، **بينما أكدت دراسة مطر (٢٠١٢)** إلى أنه لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى فلابد من ضرورة تحقيق المساواة فى الحقوق والمساواة فى الواجبات بين جميع أفراد المجتمع، وضرورة تحقيق تكافؤ الفرص وتوزيع الثروات بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى القضاء على الفساد والوساطة والمحسوبية وتشجيع حرية الرأى والتعبير وإحترام حقوق الإنسان فى المجتمع، **واهتمت دراسة Joshua M.Bradley,et al (2012)** بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية فى المناطق الريفية من خلال الإستجابة لحاجات وتطلعات أفراد المجتمع الريفى، وإعادة توزيع الدخول والخدمات دون تمييز بين المجتمعات الحضرية والريفية، **بينما هدفت دراسة الغنيمى (٢٠١٢)** إلى التعرف على محددات وتداعيات تزايد التفاوت الكبير فى توزيع الثروات والدخول بين المواطنين فى الدول العربية، وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من أجل تحقيق الرفاهية للمواطنين، والقضاء على الفقر وتوعية الفقراء بحقوقهم وواجباتهم، **وأشارت دراسة**

Ahrens (2014) إلى أن نظام التعليم في المجتمع شهد أشكالاً وأنواعاً متعددة تتبادل فيما بينها عمليات الإستبعاد والتمايز الطبقي، مما ساعد على إتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد على نحو هدد النسيج الاجتماعى في المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون هناك آليات لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم للفقراء، من خلال تحقيق العدالة في الفرص المتاحة في التعليم بين جميع المواطنين في المجتمع دون تمييز، **وأكدت دراسة عبد الفتاح (٢٠١٥)** على تحديد واقع العدالة الاجتماعية فى الأحياء الفقيرة، وتحليل المتغيرات التخطيطية المرتبطة بتحسين حياة الفقراء، وأوضحت نتائج الدراسة قبول صحة الفرض الأول للدراسة والذى مؤداه وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين العدالة الاجتماعية والتخطيط لتحسين حياة الفقراء، **وتوصلت دراسة Gary A.Haugen,et al (2015)** إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء يتطلب ضرورة القضاء على الفقر والجوع والمرض، ولابد من تطبيق نظم العدالة على الجميع دون تمييز وتمكين الفقراء من الحصول على حقوقهم الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، **وهدفت دراسة إسماعيل (٢٠٢٠)** إلى تمكين الفقراء من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق المساواة فى الفرص المتاحة، وتحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخول وتوزيع الخدمات، وإحترام حقوق الإنسان وبخاصة الفقراء، وحرية الرأى والتعبير للفقراء بالمجتمع وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع، **ومن أهم ما أوصت به دراسة أحمد (٢٠٢١)** أنه لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع لابد من ضرورة أن تعمل السياسات التعليمية في الدولة على تحقيق ذلك من خلال العدالة في الفرص المتاحة لجميع المواطنين في المجتمع دون تمييز، **وإستهدفت دراسة سماوى (٢٠٢٢)** إلى التعرف على الآليات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية للحد من ظاهرة الفقر في المناطق العشوائية في المجتمع العراقي، وتوصلت الدراسة إلى أنه لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع لابد من المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين في المجتمع بغض النظر عن اللون والجنس و العقيدة والطبقة الاجتماعية والمركز الاجتماعي، وضرورة توزيع الدخول والخدمات بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز بين مختلف المناطق.

(ب) الدراسات المرتبطة بقيم المواطنة:

حددت دراسة Tang(2004) أن مكونات المواطنة وما تتضمنه من قيم تتمثل فى الإتجاه نحو المشاركة فى الحياة العامة وحياة المجتمع، والإتجاه نحو المسئولية الاجتماعية من خلال الإهتمام بالقضايا الداخلية والخارجية فى المجتمع، والوعى بمشكلاته الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والإستعداد للمشاركة الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع لعزيز قيم المواطنة لديهم، و**هدفت دراسة صندوق الأبحاث الاجتماعية (٢٠٠٧)** بأكاديمية العلوم فى جمهورية قيرغستان إلى التعرف على مظاهر ضعف الدولة كعدم قدرتها على القيام بمسئولياتها تجاه المواطن، وعدم القيام بالمساواة فى توفير الخدمات الأساسية والضرورية للمواطن وأثر ذلك على قيم المواطنة لديه، وتوصلت

الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها عدم قيام المواطن بواجباته تجاه وطنه، وعدم الإلتزام بالقوانين والأنظمة بها، وعدم دفع الضرائب، وعدم القيام بأداء الخدمة العسكرية، وإستعداد المواطن للتنازل عن الولاء والإنتماء للوطن مقابل الحصول على وظيفة مناسبة فى الخارج، وأوصت الدراسة بأهمية العدالة والمساواة بين المواطنين لتدعيم قيم المواطنة، و**أشارت دراسة John Jean (2007)** إلى أن هناك إتجاهات سلبية أدت إلى عزوف الشباب فى المجتمع عن المشاركة فى أمور المجتمع، والشعور بالإغتراب، وضعف القدرة على تحمل المسئولية، وتدنى قيمة الإنتماء للوطن، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدم المساواة بين المواطنين فى المجتمع، وعدم الإستمرارية فى الخدمات المقدمة، وأوصت الدراسة بضرورة نشر وتعليم قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع بصفة عامة، **وأكدت دراسة فريد والزغل (٢٠٠٧)** على أن هناك ضرورة لتفعيل قيم المواطنة كمتغير لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ولكي يتحقق ذلك لابد من إعطاء المواطن حقوقه المدنية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية، كما أن هناك واجبات عليه القيام بها تجاه منظمات المجتمع المدني لتنمية قيم المواطنة داخل المجتمع المصري، **بينما أشارت دراسة Neil Fassina (2008)** أن شعور الفرد فى المجتمع بالعدالة الملموسة فى توزيع الثروات دون تمييز، والمساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع ينبىء إلى سلوكيات قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع والتى من أهمها الإنتماء للوطن والإلتزام بمعاييره وقوانينه والتمسك بها، **فى حين توصلت دراسة حمدان (٢٠٠٨)** أن إشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع، وتقليل حدة التفاوت الطبقى، وشعور المواطنين بالعدل الاجتماعى وتكافؤ الفرص الاجتماعية يؤدى إلى تحقيق قيمة المسئولية الاجتماعية لديهم والتى تُمكن المواطنين من الإنخراط في المجتمع والتفاعل معه والمشاركة في تدبير شئونه وتطوره، **كما أوضحت دراسة Penlope (2008)** أهمية تدعيم قيم المواطنة لدى المواطنين فى المجتمع لما لذلك من آثار إيجابية تساهم فى خلق مناخ جيد فى المجتمع يساعد على توليد الشعور بإنتماء المواطنين لمجتمعاتهم، وقبول الآخر وإحترام الآراء المختلفة ومشاركتهم فى قضايا مجتمعهم، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تدعيم قيم المواطنة حيث تساهم بشكل كبير فى إندماج كافة القوى المجتمعية وخاصة الفئات الضعيفة فى المجتمع، كما أنها تعبر عن تحقيق العدل والمساواة، وأن تدعيم قيم المواطنة مسئولية مجتمعية ولاتتوقف عند مؤسسات بعينها، **وأكدت دراسة Moose M (2008)** على ضرورة تدعيم قيم المواطنة خاصة فى ظل المتغيرات العالمية والتحديات الدولية التى يمر بها العالم، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة نشر وتنمية قيم المواطنة لتحقيق المشاركة الهادفة والإنتماء الوطنى، والوعى بالحقوق ووالواجبات، وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة كافة مؤسسات المجتمع فى تنمية وتدعيم قيم المواطنة لدى الجميع فى المجتمع، **وبينت دراسة عبد الواحد (٢٠٠٩)** إن لتحقيق قيم المواطنة لدى الشباب فى المجتمع فلابد من حصول الشباب على فرصة عمل مناسبة تتفق مع خبراتهم وقدراتهم، وتوجيه الشباب للإستفادة من الخدمات المتاحة فى المجتمع، وتمكينهم من فرص تحقيق الذات وبناء قدراتهم للمشاركة الفعالة فى بناء المجتمع، وزيادة دافعية الشباب نحو العمل والإنتاج، **وإستهدفت دراسة العصفور (٢٠٠٩)** التعرف على العوامل التى

تساعد فى زيادة الشعور بقيم المواطنة لدى أفراد المجتمع الكويتى، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المساواة فى الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع أدى إلى إرتفاع مستوى الإنتماء لديهم للمجتمع، والشعور بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية نحوه، وإن إرساء المجتمع لقواعد وأسس مشتركة لعيش حياة مشتركة ينتج عنها مجتمع تزداد فيه الثقة والإندماج فى دعم قضاياه والبعد عن السلبية والإنعزالية، **وهدفت دراسة القحطانى (٢٠١٠)** إلى معرفة مستوى قيم المواطنة ومدى إسهامها فى تعزيز السلامة والأمن فى المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أهمية قيمة المشاركة المجتمعية كإحدى قيم المواطنة فى الإسهام فى تعزيز السلام والأمن لدى أفراد المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة، ومن أهم النتائج التى أظهرتها الدراسة أن عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة، وإنتشار الوساطة والمحسوبية من معوقات ممارسة قيم المواطنة على الوضع المطلوب فى المجتمع، **وأوضحت دراسة صقر (٢٠١٠)** بأن الإنتماء للوطن يقل بين الناس كلما زاد حرمانهم من حاجاتهم الإنسانية، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة وجود عدالة لتحقيق إنتماء الناس لأوطانهم ومجتمعاتهم، **وحددت دراسة آل عبود (٢٠١١)** أن من أهم مقومات قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع السعودى تمتع المواطن بالمساواة فى الحقوق مقابل المساواة فى الواجبات المطلوبة منه، وإلتزام الدولة بتوفير كافة أوجه الرعاية لأفراد المجتمع فى كافة المناطق دون تمييز، مما يساهم فى تعزيز قيمة المشاركة المجتمعية التى تسهم فى تحقيق الإستقرار والأمن الاجتماعى فى المجتمع، **فى حين أكدت دراسة سرحان (٢٠١١)** على أن إنخفاض مستوى قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع وخاصة الشباب يرجع إلى عدة عوامل أهمها عدم المساواة، والإستبعاد الاجتماعى، والتهميش، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، وإنخفاض الدخل، وأوصت الدراسة بأهمية تدعيم قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع بصفة عامة وخاصة الشباب، **وركزت دراسة حمزه (٢٠١١)** على أهمية خدمات الرعاية الاجتماعية المدرسية وتدعيم قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية خدمات الرعاية الاجتماعية فى زيادة مستوى قيم المواطنة لديهم كقيمة الإنتماء، وقيمة المشاركة وقيمة النظام والإلتزام وقيمة المسئولية الاجتماعية، كما توصلت إلى أهمية وضرورة تنمية قيم المواطنة لدى النشىء حتى يستطيعوا معايشة الأحداث ويرتبطون بكل ما يدور حولهم، **وأثبتت نتائج دراسة يوسف (٢٠١٢)** أهمية تنمية قيم المواطنة لدى الشباب فى المجتمع، حيث إنه كلما زادت معارف الشباب بحقوق المواطنة الصالحة وواجباتها أدى ذلك إلى زيادة مشاركتهم فى قضايا وأنشطة المجتمع والتى من خلالها يكتسب الشباب تحمل المسئولية الاجتماعية والإنتماء للمجتمع والمشاركة الإيجابية فى بناء المجتمع، **وإستهدفت دراسة Inch (2015)** التعرف على دور المجتمع فى تعزيز قيم المواطنة لدى المواطنين فى أسكتلندا وحددت الدراسة أن العامل الرئيسى فى فاعلية هذا الدور فى مدى تحقق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين في الدولة، فمتى ما تحققت العدالة تحققت قيم المواطنة، فهى علاقة تبادلية وتأثير وتأثر فإذا تحققت العدالة فى أداء الدولة تحققت قيم المواطنة في الممارسات اليومية للمواطن، وأوصت الدراسة بأهمية قيمة المشاركة، و قيمة الإلتزام بقوانين وأنظمة الدولة وقيمة التسامح وقبول الآخر في المجتمع كونهم العامل الفاعل فى نجاح جهود الدولة

والفرد، **وهدفت دراسة الشهرى (٢٠١٦)** التعرف على دور قيم المواطنة فى تحقيق نهضة الوطن وتبنى قضاياه ومشكلاته والدفاع عنه، وتوصلت الدراسة إلى أن من العوامل التى تعزز قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع والمتمثلة فى الإنتماء، والشعور بالإلتزام نحو الوطن والدفاع عنه في كافة المواقف، وإحترام الآخر فى المجتمع تتمثل فى إلتزام الدولة بتوفير كافة خدمات الرعاية للمواطنين في كافة المناطق الجغرافية دون تمييز، **وأشارت دراسة عبد السلام (٢٠٢١)** إلى التعرف على تحديد إسهامات أنشطة الجامعة التنموية في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها والتى تتمثل في (رفع وعى الطلاب بالقضايا المجتمعية، حشد الطلاب للمشاركة بمبادراتها التنموية، تنمية قيم الإنتماء الوطنى لدى طلابها) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الآليات لتنمية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة من خلال تشجيع الإتجاهات الإيجابية نحو خدمة المجتمع، وزيادة التفاعل الإنساني والفكرى فى مجال خدمة المجتمع، وتدعيم قيمة المسئولية الاجتماعية لدى الأفراد في المجتمع.

(ج) الدراسات المرتبطة بفقراء الريف:

بينت الدراسة المحلية التى أجريت (١٩٩٤) أن الفقر ينتشر بوضوح فى المناطق الريفية والمناطق العشوائية وأغلب المحافظات فى جنوب الصعيد وبعض محافظات الوجه البحرى وخصوصاً الريف، **وتوصلت نتائج دراسة Carney (1999)** إلى ضرورة القضاء على الفقر فى المناطق الريفية من خلال التمكين القانونى، والسياسى، والاجتماعى للفقراء، ومشاركتهم فى القرارات المرتبطة بسياسات التنمية الريفية الخاصة بهم، **وإهتمت دراسة Tong (2001)** بقضية الفقراء فى المناطق الريفية فى الصين، وكان من نتائجها إمكانية تقليص الفقر فى هذه المناطق من خلال وضع خطة قومية لتحسين ظروف الحياة فى هذه المناطق الريفية بالتنمية الإقتصادية وتحسين العوامل الاجتماعية، **وأشارت دراسة Bjomrold– Ing rid (2001)** إلى أن الفقر يمثل العائق الأساسى فى سبيل تحقيق التنمية وأكدت الدراسة على أهمية إتباع آليات وأساليب لمساعدة الفقراء وخاصة المناطق الريفية لتحقيق أكبر قدر من المشاركة الإيجابية فى المجتمع، **وهدفت دراسة الضبع (٢٠٠٣)** إلى محاولة التعرف على أهم أساليب التعايش والتكيف مع الفقر داخل الريف والحضر، وأكدت نتائج الدراسة أن دراسة هذه الفئات من المجتمع سوف تجعل من السهولة التعرف على مشاكلهم ومحاولة إيجاد حلول لها، مما يعود على المجتمع بالنفع فى تحقيق مشاركة هذه الفئات مع المجتمع الكبير وإحتوائهم مرة أخرى، **وأكدت دراسة القصاص (٢٠٠٣)** على توفير حد الكفاف لفقراء الريف عن طريق الضمان الاجتماعى، وأن الفقر هو أخطر تهديد لإهدار آدمية الإنسان ويتعارض مع أبسط حقوقه فى الحياة بطريقة لائقة، وأن معاش الضمان الاجتماعى الذى توفره وزارة الشئون الاجتماعية قد يُمكن هذه الفئات من التغلب على الفقر وهذا يعد دعم اجتماعى للأفراد داخل المجتمع، **وبينت دراسة Wallace jan (2007)** أن الأسباب المستوطنة للفقر فى الريف ترجع إلى التغذية السيئة، قلة الإعانات المستمرة والدعم، وهذه العوامل هى التى تؤدى إلى غياب أى إطار سياسى متماسك فى كثير من البلدان، **وتوصلت دراسة مجلس**

الوزراء المصرى (٢٠٠٧) إلى عدد من النتائج منها إرتفاع الفقر فى المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، **وأكدت نتائج دراسة عبد العزيز (٢٠١٣)** على أن سياسات الحد من الفقر فى الريف ركزت على الإستهداف الضيق للفقراء عن طريق تحديد الفئات المستهدفة بإختيار المستفيدين وفقاً لمعايير المكان أو السكن أو حسب الدخل، أو بعض الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للأسر بغرض توجيه الموارد العامة لهذه الفئات سواء فى صورة نقدية أو عينية، كما أكدت على ضرورة الإهتمام ببرامج الإئتمان الريفى من خلال بنك التنمية والإئتمان الزراعى، **وإستهدفت دراسة أحمد (٢٠١٥)** تحديد فعالية الخدمات الاجتماعية فى مقابلة حاجات فقراء الريف من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، وأشارت نتائج الدراسة إلى مدى وجود علاقات إنسانية عند تقديم الخدمات الاجتماعية لفقراء الريف، والإستمرارية فى تقديم الخدمات، وسهولة سرعة حصول فقراء الريف على الخدمات الاجتماعية الحكومية

ومن العرض السابق للدراسات السابقة يتضح ما يلي:

١. إستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى إثراء مشكلة الدراسة وكيفية وضع تعريف إجرائى لمفاهيم الدراسة وإختيار الأدوات المناسبة للدراسة بما يتفق مع الأهداف والإجراءات المنهجية للدراسة.
٢. إستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة التعرف على متغيرات العدالة الاجتماعية التى يجب تناولها والتى أغفلتها الدراسات السابقة ومدى تأثيرها فى تنمية قيم المواطنة للفقراء وخاصة فقراء الريف.
٣. إستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة التعرف على توصياتها ومقترحاتها لإتاحة الفرصة للباحثة فى تحديد متغيرات قيم المواطنة لدى فقراء الريف.
٤. إتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على أهمية العدالة الاجتماعية فى جميع المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء كمدخل للقضاء على الفقر من ناحية، وتحقيق التنمية من ناحية أخرى كدراسة Bjomrold–Ing Kid (2001) ودراسة الغنيمى (٢٠١٢)، ودراسة عبد الفتاح (٢٠١٥) ودراسة Gary A.Haugen,et al (2015).
٥. إتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة على أهمية تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين فى المجتمع كمتغير من متغيرات العدالة الاجتماعية في المجتمع ، كدراسة Neil Fassin (2008)، ودراسة John Jean (2007)، ودراسة العصفور (٢٠٠٩)، ودارسة مطر (٢٠١٢)، ودراسة إسماعيل (٢٠٢٠)، ودراسة سماوى (٢٠٢٢).
٦. شارت بعض الدراسات على وجود إرتباط قوى بين العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل للمواطنين، وكذلك لغة الحوار الفكرى بين قوى المجتمع وتحقيق قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع، كدراسة Hansan (2004)، ودراسة Rien (2008)، ودراسة عبد الواحد (٢٠٠٩).

٧. إتفقت بعض الدراسات على أهمية العدالة فى توزيع الخدمات فى المجتمع كمتغير من متغيرات العدالة الاجتماعية بالمجتمع كدراسة Ellen (1997)، ودراسة هاشم (٢٠٠٤)، ودراسة James A Richard son,Jon athank (2007)، ودراسة Joshua M.Bradley, et al (2012)، ودراسة محمد (٢٠٠٩)، ودراسة سماوى (٢٠٢٢).

٨. إتفقت بعض الدراسات على أهمية تحقيق المساواة فى تكافؤ الفرص المتاحة كمتغير من متغيرات العدالة الاجتماعية فى المجتمع كدراسة Ellen (1997)، ودراسة مطر (٢٠١٢)، ودراسة إسماعيل (٢٠٢٠)، ودراسة الزغل (٢٠١١)، ودراسة حمدان (٢٠٠٨).

٩. إتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة على أهمية العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخول والثروات فى المجتمع بين جميع المواطنين فى المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء، كدراسة مطر (٢٠١٢)، ودراسة Joshua M.Bradley, et al (2012)، ودراسة إسماعيل (٢٠٢٠).

١٠. إتفقت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة على أهمية تحقيق وتدعيم قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع لتحقيق الإستقرار والأمن الاجتماعي خاصة فى ظل الكثير من التحديات كالعولمة كدراسة Inch (2015)، ودراسة Moose M (2008)، ودراسة Penlope (2008)، ولذلك فإن العدالة الاجتماعية هى الطريق الرئيسى لتحقيق ذلك، وهو موضوع الدراسة الحالية.

١١. إتفقت غالبية الدراسات مع الدراسة الحالية فى أن لتدعيم وتنمية قيم المواطنة لابد من تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، كدراسة Tang (2004)، ودراسة Inch(2015)، ودراسة أل عبود (٢٠١١).

١٢. أتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة أن العدالة فى إشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع يحقق ويدعم قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع كدراسة حمدان (٢٠٠٨)، ودراسة صقر (٢٠١٠)، ودراسة سرحان (٢٠١١).

١٣. ركزت معظم الدراسات على تحقيق وتدعيم قيم المواطنة لدى الشباب الجامعى، ولدى تلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية، كدراسة سرحان (٢٠١١)، ودراسة حمزه (٢٠١١)، ودراسة عبد السلام (٢٠٢١)، ولم تتناول قيم المواطنة لفقراء الريف الذى يعيش فيه حوالى نسبة ٧٧٪ من الفقراء وهى نسبة لا يستهان بها فى بناء المجتمع وتطوره.

١٤. إختلفت الدراسة الحالية في تناولها لقيم المواطنة فى حين أن الدراسات السابقة لم تتناول تلك القيم بشكل كافٍ فى ضوء العدالة الاجتماعية.

١٥. لا توجد دراسات سابقة فى حدود علم الباحثة إعتمدت على العدالة الاجتماعية كمتغير مستقل تعتمد عليه الدراسة الحالية فى تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف كمتغير تابع، حيث أن كل متغير إستخدم على حده مع متغيرات أخرى فى الدراسات السابقة، وهذا هو ما تهتم به الدراسة الحالية.

١٦.لم تتطرق الدراسات السابقة إلى تحديد مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية، وأبعاد قيم المواطنة لفقراء الريف.

ولما كانت مهنة الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى يهتما بأساليب الممارسة التى تستند على المشاركة والديمقراطية وهى كلها من أولويات وأسس قيم المواطنة، مع إمكانية تحديد الإسهامات المهنية لدعم وتنمية قيم المواطنة لدى كافة فئات المجتمع وخاصة المهمشة والمستضعفة في المجتمع، وإنه يجب أن تتمتع هذه الفئات بكافة الحقوق والمزايا وكذلك يجب أن تتحمل المسئولية الاجتماعية (عبد الحميد، ٢٠٠٧، ص١٨)، لذا فإن المهنة والتخطيط الاجتماعى مسئولان بصورة مباشرة عن تدعيم وتنمية قيم المواطنة لدى الفقراء بصفة عامة ولفقراء الريف بصفة خاصة، فمناهج الخدمة الاجتماعية توضح طبيعة العلاقة بين المواطن والبيئة الاجتماعية وما يتشأ عن تلك العلاقات من أنظمة وقوانين وحقوق وواجبات للإسهام فى إيجاد مواطن أكثر ديناميكية (داوود، ٢٠٠٧، ص ٩٥٦).

وتأسيساً على ما سبق عرضه فإنه على الدولة الرشيدة القيام بتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء وخاصة فقراء الريف من خلال إتاحة الفرص بالتساوى بين أبناء ومناطق الوطن على قدم المساواة ودون أى تحيز أو محاباة، بحيث يشمل ذلك جميع المجالات الإقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والسكنية وكافة الخدمات التى توفر للجميع حياة معيشية كريمة، إضافة للتقيد بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع وصولاً إلى ضمان المشاركة المجتمعية التى يكون الدافع لها هو المواطنة وما تحمله من قيم والتى تهدف إلى تحقيق مصلحة الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن، وذلك من جميع فئات ومذاهب المجتمع دون إستثناء، حيث يخلق ذلك مناخاً اجتماعياً يجعل مشاركة الفقراء وإهتمامهم بالصالح العام للمجتمع وبشئونه أمراً أولياً يعنيهم، وبذلك لا يفقد المجتمع أهم مقوم من مقومات نجاحه وهو المواطن، وعليه فإن الباحثة ترى أن العدالة الاجتماعية هى الإطار الموجه للخطط والبرامج الاجتماعية التى تستهدف تحقيق التوزيع العادل للدخول والثروات والتوزيع العادل للخدمات، للحد من إنتشار الفقر وذلك من خلال تضافر كافة جهود شركاء التنمية (الدولة، والمجتمع المدنى، والقطاع الخاص) لتنمية وتدعيم قيم المواطنة لدى الفقراء وخاصة فقراء الريف.

وبذلك تتحدد القضية الرئيسية لهذه الدراسة فى التساؤل التالى: ما واقع أبعاد العدالة الاجتماعية سواء (العدالة فى الفرص المتاحة – العدالة فى توزيع الدخول – العدالة فى توزيع الخدمات – المساواة فى الحقوق – المساواة فى الواجبات) فى تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- تعتبر مشكلة الفقر من أهم المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى بسبب ماينتج عنها من مشكلات اجتماعية وأمنية وهى من المنابع الرئيسية للجريمة، ولذا فإن دراسة الفقر بصفة عامة، وفقراء الريف بصفة خاصة لها أهمية وتأثير كبير على مستقبل التنمية فى كافة مجالاتها والتى من الممكن أن تعوق خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

٢- تزايد أعداد الفقراء فى الريف المصرى، حيث يبلغ عدد سكان الريف ٥٧.٩٥٦ مليون نسمه بنسبة ٥٧.١٪ من إجمالى السكان فى مصر، ويعيش فى الريف نسبة ٧٧٪ من الفقراء، مما يؤكد على إرتفاع نسبة الفقر بين سكان الريف، الأمر الذي يشكل خطراً على السلام والإستقرار الاجتماعي(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٢١).

٣- تُعد الغاية من العدالة الاجتماعية لفقراء الريف هى أن يستشعر الفقراء بمردود هذه العدالة على نوعية حياتهم من خلال تحقيق تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل، وتحقيق العدالة فى توزيع الخدمات، وتحقيق المساواة فى الحقوق، وتحقيق المساواة فى الواجبات، بما يحقق آمال وطموحات قطاع عريض فى مستوى معيشة أفضل فى إطار من التأكيد على حقوق الفقراء، مما يدعم وينمى قيم المواطنة المنشودة لديهم وأثر ذلك على تقدم المجتمع وتطوره.

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية أصبح جزءاً أصيلاً من حقوق الإنسان، وهذا ما أكد عليه دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ المعدل فى ٢٠١٩م على أن مبادىء المساواة و العدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين هى أساس الوحدة الوطنية للشعب المصرى.

٥- تُعد العدالة الاجتماعية أحد المطالب الأساسية لكل فئات المجتمع وقد تكون أكثر مطلباً لفقراء الريف.

٦- إهتمام الأمم والشعوب بترسيخ قيم المواطنة لدى أفراد مجتمعها، حتى ظهر ما يُعرف بالمواطنة العالمية، وذلك لبناء الفرد الفعال بناءاً وطنياً قوياً من خلال غرس وتنمية قيم المواطنة الإيجابية.

٧- تمثل قيم المواطنة المرجعية التى تحكم تصرفات الأفراد وممارساتهم اليومية وهى المعيار الذى يحدد مكانة وقيمة الإنسان فى المجتمع، ومن ثم تتحقق التنمية الشاملة التى تعتمد على المشاركة والتعاون والتوازن فى تحقيق الأهداف الفردية والمجتمعية.

٨- أهمية تكوين فقراء الريف على أسس من سلوكيات قيم المواطنة الصحيحة وذلك لأننا نتعرض لمهب رياح قيمية متعارضة فى إتجاهاتها ومتناقضة فى تأثيراتها، وبالتالى فإن النسق القيمى للمواطنة شرط لازم لتنمية الفقراء فى الريف لجعلهم قادرين على التعايش، والتواصل، والتجديد والإبداع.

٩- تأتى هذه الدراسة بإعتبارها ضرورة أقرتها وأكدت على أهمية إجرائها العديد من البحوث والدراسات التى تناولت قضية قيم المواطنة وأكدت على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لتدعيم وتنمية قيم المواطنة لدى الفقراء وخاصة فقراء الريف وأثر ذلك على تقدم المجتمع وتطوره.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- تحديد واقع أبعاد العدالة الاجتماعية لفقراء الريف.

٢- تحديد واقع قيم المواطنة لفقراء الريف.

٣- تحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

٤- تحديد مقترحات تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

٥- التوصل إلى آليات تخطيطية مقترحة لتفعيل تحقيق العدالة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

رابعاً: فروض الدراسة:

يتحدد الفرض الرئيسى للدراسة في:

" توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ":

وينبثق من هذا الفرض الرئيسى الفروض الفرعية التالية:

١. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة في الفرص المتاحة وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

٢. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة في توزيع الدخول وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

٣. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة في توزيع الخدمات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

٤. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المساواة في الحقوق وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

٥. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المساواة في الواجبات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم العدالة الاجتماعية:

العدالة في اللغة: من عدل يعدل عدالة فهو عادل وعدل. وعدل القاضى: أى منصفاً متجنباً للظلم والجور والعادلة هى الإنصاف و إعطاء المرء ماله وأخذ ماعليه (المعجم الوسيط، ٢٠٠٠، ص ٥٨٨).

وتعرف العدالة الاجتماعية على أنها تعاون الأفراد فى مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية لكى ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته (بدوى، ١٩٨٧، ص ٣٩٨)، كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها حالة مثالية فيها كل أفراد المجتمع لهم نفس الحقوق الأساسية والحماية، والفرص، والإلتزامات، والمكاسب الاجتماعية (السكرى، ٢٠٠٠، ص ٤٩٥)، وعرفت العدالة الاجتماعية أيضاً على أنها الصفات الأساسية لأى نظام وهى الإرادة الثابتة والأبدية لإعطاء كل فرد ما يجب أن يحصل عليه أو هى إعطاء كل ذى حق حقه (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠١، ص ٤٠٩).

وفى قاموس الخدمة الاجتماعية لباركر Barker (2003) جاء مفهوم العدالة الاجتماعية على أنها الظروف التى فيها كل أعضاء وأفراد المجتمع لهم نفس الحقوق الأساسية، الحماية، الفرص، الإلتزامات، المنافع، والمزايا الاجتماعية (Barker , 2003 , pp.404:405)، وأشار Bemak & chung (2003) أن العدالة الاجتماعية هى أن يحصل كل فرد فى المجتمع على فرص متكافئة ليكون مساهم فى المجتمع والحصول على خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والدخل (Bemak & chung ,2003, p.39)، والعدالة الاجتماعية تعنى أيضاً إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية فى المجتمع توزيعاً متساوياً للإحتياجات الأساسية، كما إنها تعنى المساواة فى الفرص أى كل فرد لديه الفرصة فى الصعود الاجتماعى (التوم، ٢٠١٦، ص ٣١)، ويعرفها البنك الدولى بأنها المساواة فى فرص الرعاية والرفاهية سواء فى الجيل الواحد أو بين الأجيال،

كما يمكن النظر إليها بإعتبارها تتعلق بجوانب ثلاثة هى الجانب الإقتصادى والجانب الاجتماعى والجانب البيئى (The World bank , 2011, p.11).

ويقصد بها أيضاً توفير معاملة عادلة، وفرص متكافئة وحصص متساوية من موارد وخيرات المجتمعات لكل أفرادها، وصولاً إلى حالة الرضا المعيشية ودرجة من تحقيق الإحتياجات الأساسية للفرد، حيث الإحتياجات الأساسية هنا منظومة مترابطة من المتطلبات الحياتية الشاملة التى لا تقف عند توفير الطعام والشراب (أبو النصر، ٢٠١٦، ص ١٩)، كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها توفير الوضع المثالى لكل أفراد المجتمع لكى يتمتعون بنفس الحقوق الأساسية من الخدمات والفرص المتاحة والمراكز الاجتماعية، ويرتبط ذلك بالعدالة الإقتصادية والتى تعنى توفير ذلك الوضع المثالى لكل أفراد المجتمع لكى يحصلوا على نفس الفرص المتاحة والمساواة فى توزيع الموارد والدخل والثروة (Rosalie, 2001,p.435).

وما يمكن إستنتاجه من هذه التعريفات أن العدالة الاجتماعية هي عبارة عن نظام اجتماعي إقتصادي يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق وتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع بمنحهم فرص متساوية من حيث العمل وتوزيع الثروات والإمتيازات والحقوق وفرص التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك وبالتالى يتمتع جميع المواطنين في المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الديانة أو المستوى الإقتصادي بعيش حياة كريمة بعيداً عن التحيز وتوفير المعاملة العادلة والحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع.

ويمكن تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية إجرائياً فى هذه الدراسة على النحو التالى:

١- تحقيق العدالة فى الفرص المتاحة، وذلك من خلال تحديد مستوى تساوى فقراء الريف مع غيرهم من أفراد المجتمع فى الحصول على الفرص المتاحة فى كافة أوجه الخدمات التعليمية – والصحية – والخدمات السكنية – والعمل المناسب لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم – ودرجة الفرص المتنوعة للوظائف التى تقدمها الدولة فى ضوء معيار الكفاءة فقط وليس المحسوبية والوساطة غير المشروعة، وتحديد درجة الفرص المتاحة لدعم فقراء الريف فى إقامة المشروعات الصغيرة التى تقدمها الدولة من خلال القروض بتسهيلات ميسرة في الإجراءات والسداد.

٢- تحقيق العدالة فى توزيع الدخل، وذلك من خلال تحديد مستوى عدالة حصول فقراء الريف على الدخل المناسب لإحتياجاتهم بشكل يكفل مستوى معيشى ملائم لهم كغيرهم من أفراد المجتمع، وضمان حصولهم على برنامج مساعدات تكافل وكرامة، ومستوى رضاهم عن الدخل مقارنة بدخول غيرهم من أفراد المجتمع من الأغنياء.

٣- تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات لفقراء الريف، وذلك من خلال تحديد مستوى عدالة حصول فقراء الريف على خدمات الرعاية الصحية – التعليمية – فرص العمل – خدمات الدعم – وخدمات التعاون الزراعى المقدمة لهم من جانب الدولة بسهولة ويسر ودون تمييز ومستوى تعبير هذه الخدمات لإحتياجاتهم وحل مشكلاتهم.

٤- تحقيق المساواة فى الحقوق، وذلك من خلال تحديد مستوى عدالة حصول فقراء الريف على الحقوق الأساسية المقدمة لهم كالحق فى المسكن الملائم، والمياه النقية، والمأكل، والرعاية، والحياة الآمنة، والعمل، والحق فى المشاركة المجتمعية، والحق فى مساعدات برنامج تكافل وكرامة، والحق فى ممارسة حقوقهم المشروعة الى تكفلها الدولة سواء كانت اجتماعية – إقتصادية – سياسية – ثقافية.

٥- تحقيق المساواة فى الواجبات، وذلك من خلال تحديد درجة المساواة فى الواجبات بين فقراء الريف وجميع المواطنين من أفراد المجتمع فى أداء واجباتهم تجاه المسئوليات الملقاة على عاتقهم نحو مجتمعهم، ودرجة المساواة بين جميع المواطنين فى المجتمع أمام سيادة القانون، ودرجة المساواة فى الدفاع عن الوطن، والمحافظة على الثروات الطبيعية للدولة، وأداء الضرائب المستحقة، والحفاظ على الصحة العامة، وأداء الخدمة العسكرية.

وتتركز فكرة العدالة الاجتماعية على عدة مبادىء رئيسية:

إن الشعور بالعدالة الاجتماعية وإتخاذها نبراساً فى الحياه والحكم يدفع المجتمع بقوة إلى الأمام ليكون قادراً على أن يتجاوز كل مشكلاته فى طمأنينة وسلام (إسماعيل، ٢٠٢٠، ص ٩٨)، **وهذا يتطلب الإلتزام بمجموعة من المبادىء :**

١- المساواة: وتعنى المساواة فى توفير الحقوق والواجبات والفرص لجميع المواطنين دون تمييز من خلال تكافؤ الفرص فى الوصول إلى الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع (Calma et al , 2011,p.11).

٢- الإنصاف: ويقصد به الإنصاف فى تقديم الخدمات وإتخاذ القرارات وتوزيع الموارد لأولئك الذين هم فى حاجة إليها بهدف تحقيق المصلحة لجميع الأفراد وضمان حق الأجيال القادمة فى الحصول على الموارد.

٣- المشاركة: ويقصد بها مساهمة جميع المواطنين دون تمييز فى إتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم ودعم الفرص للمشاركة فى التخطيط وإتخاذ القرارات جنباً إلى جنب مع الآخرين من أجل الوصول إلى نتائج أفضل.

٤- الديمقراطية: العدالة الاجتماعية تقوم على الفكرة القائلة بأن العدالة الاجتماعية تكمن فى قلب الديمقراطية لأن الديمقراطية تعنى فى معناها أن الشعب هو صاحب السلطة أى حكم الشعب (رشوان، ٢٠٠٦، ص ١١).

٥- حقوق الإنسان: العدالة الاجتماعية تعمل على تدعيم الحقوق والحريات الأساسية، وتشمل الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أى تمييز لإعتبارات الجنس أو النوع أو اللون أو العقيدة أو الأصل (الرشيدى، ٢٠٠٦،ص ١٦).

ويستنتج مما سبق أن الإلتزام بهذه المبادىء يمثل ضرورة بالغة يجب أن تأخذها الدولة فى إعتبارها عند وضع إعداد السياسة الاجتماعية من أجل الوصول إلى مجتمع عادل اجتماعياً يشعر فيه كل مواطن بالمساواة والإنصاف وإحترام حقوقه الأساسية، مجتمع يستطيع الفرد من خلاله المشاركة فى كافة المجالات وفى إتخاذ القرارات التى تمس مختلف جوانب حياته، مجتمع تسود فيه المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، الأمر

الذى يترتب عليه تدعيم وتنمية قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع عامة وفقراء الريف خاصة، حيث أن من مقومات المواطنة وماتحمله من قيم هو الإحساس بالعدالة الاجتماعية.

وهناك مجموعة من الآليات التى تحقق العدالة الاجتماعية لفقراء الريف:

وتتم هذه الآليات من خلال برامج وزارة التضامن الاجتماعى ومنها (البساطى، ٢٠١٦، ص ٣١):

أ- **برنامج الضمان الاجتماعى:** ويشمل المعاشات والمنح الدراسية لأطفال الأسر الضمانية والأسر الفقيرة ومنح المشروعات الضمانية.

ب- **مشروع إستهداف الفئات الأولى بالرعاية:** وهو يهدف إلى تحديد الفئات والأسر الأولى بالرعاية حسب معايير دقيقة تسهم فى تصنيف الأسر وفقاً لموقعها الإقتصادى والاجتماعى ودرجة إحتياجها.

ج- **برنامج إسكان الأسر الفقيرة الأولى بالرعاية:** والذى يهدف إلى دعم الأسر الفقيرة بتوفير المسكن الملائم لها لتحقيق الإستقرار الاجتماعى ويقدم بالتعاون مع وزارة الإسكان.

د- **برنامج منحة الأسرة:** وهو برنامج يهدف إلى التحويلات النقدية المشروطة بتعليم الأطفال والرعاية الصحية.

هـ- **مشروعات تنمية القرى الأكثر فقراً:** والذى يستهدف تنمية القرى وإدخال المرافق والخدمات حتى يستطيع الأهالى أن يعيشوا حياة تليق بهم وبكرامتهم.

و- **الصندوق الاجتماعى للتنمية:** والذى أنشأ من أجل التركيز على إنشاء مشروعات صغيرة للعديد من الفئات الفقيرة ومحدودى الدخل وسكان المجتمعات الأقل نمواً وسكان المناطق المحرومة من الخدمات.

ي- **برنامج الأسر المنتجة:** والذى يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأسر الفقيرة وتخفيض البطالة بين الشباب والحد من الفقر.

ومن أشهر أنواع العدالة الاجتماعية ثلاثة أنواع **الأولى:** العدالة التوزيعية وتعنى الحق فى الحصول على معاملة متساوية، وعلى نفس إحتمالات الإستفادة من توزيع السلع ومن الفرص، أى أنها تتعلق بالعوائد الإقتصادية والمسئوليات، بينما **الثانية:** العدالة الإجرائية وتعنى الحق في المساواة والإندماج الديمقراطي في عملية صناعة القرار، وتركز على ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في العمليات السياسية اللازمة لتنفيذ السياسات والإصلاحات الاجتماعية أى أنها تتصل بعدالة العمليات وتشمل دراسة إختيار الأفعال الراهنة وتأثيراتها على الخيارات المتاحة في المستقبل، ومن ثم فالعدالة الإجرائية ليست ممارسة ولكنها فلسفة تشجع التعبير التنظيمى الإيجابي وتحافظ على شرعية المؤسسات، أما **الثالثة:** وهى العدالة الهيكلية فإن إستراتيجياتها تتعدى إستراتيجيات العدالة التوزيعية التى تركز فقط على توزيع عوائد السلع والخدمات بعدالة، بل تركز على قضايا دمج الشرائح الاجتماعية وإستبعادها، وعلى تقديم أو حرمان البعض من الفرص لتنمية قدراتهم وتحقيق رفاهيتهم (يوسف، ٢٠٢٠، ص٥٣٥).

٢- مفهوم قيم المواطنة:

القيم هى مجموعة أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية يسترشد بها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وسلوكه فى المجتمع لأنه يكتسبها من الجماعة المحيطة (إبراهيم، شويحات، ٢٠٠٦، ص ١٤١)، وتعرف القيم بأنها معايير السلوك ذات صبغة إنفعالية اجتماعية وهى عبارة عن إهتمام أو إختيار، أو تفعيل، أو حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة من المبادىء والمعايير التى وضعها المجتمع الذى يعيش فيه (الشرقاوى، ٢٠٠٥، ص ١٢٤)، وتعرف المواطنة بأنها صفة المواطن التى تحدد حقوقه وواوجباته وتتميز من قبله بنوع من الولاء لبلاده وخدمتها فى أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين فى تحقيق الأهداف القومية (بدوى، ١٩٨٧، ص ٦٠)، كما تعرف المواطنة على أنها توفير كافة الحقوق الاجتماعية والمساهمة فى زيادة عناصر الولاء والإنتماء والتضامن الاجتماعى والتى تجعل من الأفراد أعضاء فاعلين ومشاركين فى تنمية المجتمع (داود،٢٠٠٧،ص ٩٦٠)، وتعرف قيم المواطنة بأنها مجموعة المعانى والمفاهيم التى تشكل سلوكيات وأفعال الفرد فتعكس وعيه بما له من حقوق وماعليه من واجبات لتحقيق مصالح الوطن (الإتربى، ٢٠٠٧،ص ٨).

كما تعرف قيم المواطنة: بأنها الإطار الفكرى للمبادىء التى تحكم علاقة الفرد بالمجتمع، فتنمى بداخله الحس الاجتماعى، والإنتماء فيسموا بإرادته فوق حدود الواجب، مستشعراً المسئولية الملقاه على عاتقه للرقى بمجتمعه ووطنه، وهذه القيم مشتقة من قيم إنسانية عليا، تتدرج لمستوى العمق فى فهم حقيقة وجود الإنسان داخل مجتمعه، ومكانته فى هذا النسيج الاجتماعى وإستشرافها مستقبل وطنه (الشرقاوى، ص ١٢٤)، وتعرف قيم المواطنة أيضاً على أنها مجموعة من المعايير والأحكام والمعتقدات التى تعمل كموجهات للسلوك وضوابط للتفكير الناجم عن التفاعل بين الإنسان ووطنه وما ينشأ عن هذا التفاعل من الإلتزام بالحقوق والواجبات فى شتى مناحى الحياة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية وما يتضمنه ذلك من قيم الولاء والإنتماء والشهادة والتضحية وترجمة ذلك إلى مواقف سلوكية ومهارات أدائية وصولاً إلى تكوين المواطن الصالح (مساعده، ٢٠٠٦، ص ١).

كما إنها مجموعة القيم التى تعكس إرتباط الفرد بوطنه وأمته والعالم من حوله، وتسهم فى إعداده ليكون مواطناً يسلك السلوك الذى يرتقى بالمجتمع ومنها المسئولية والمشاركة والتعايش مع الآخرين، وتعد مرجعاً رئيسياً للحكم على سلوكه تجاه المجتمع الذى يعيش فيه بأنه سلوك حسن أم سيء، صحيح أم خطأ، مفيداً أو غير مفيد (إسماعيل، ٢٠١٤، ص ٤٩).

ويمكن تحديد مفهوم قيم المواطنة فى هذه الدراسة إجرائياً على النحو التالى:

١- مجموعة المعايير والمبادىء الموجهة لسلوك فقراء الريف فى المجتمع.

٢- هذه المعايير والمبادىء تسهم فى تنمية إتجاهات وتصرفات فقراء الريف تجاه المواقف المختلفة فى المجتمع.

٣- هذه المعايير والمبادىء تسهم فى تنمية قدرة فقراء الريف على ممارسة التفكير السليم وإتخاذ القرارات حول القضايا التى تواجه المجتمع.

٤- فهم وتقدير فقراء الريف لحقوقهم وواجباتهم فى المجتمع الذى ينتمون إليه.

٥- تتمثل هذه القيم فى كل من:

أ – الإنتماء الوطنى ب – المشاركة المجتمعية

جـ – المسئولية الاجتماعية ء – التسامح هـ – الإلتزام بالأنظمة والقوانين.

قيم المواطنة لدى فقراء الريف:

تعد القيم من الأسس الهامة فى عملية بناء الإنسان، فالقيم مفهوم يدل على مجموعة من المعايير والأحكام تتكون لدى الفرد، من خلال تعامله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من إختيار أهداف وتوجهات لحياته يراها جديرة بتوظيف إمكانياته، وتتجسد من خلال الإهتمامات أو الإتجاهات أو السلوك العملى أو اللفظى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (أبو العينين، ١٩٩٨، ص ٣٤)، وتنمية قيم المواطنة عملية تهدف إلى تعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع وغرس الشعور بالإنتماء للوطن وإحترام النظم والقوانين والمشاركة وتحمل المسئولية تجاهه، **وتتمثل أهمية تنمية قيم المواطنة فى كل من:** المساهمة فى الحفاظ على إستقرار المجتمع، وتنمية مهارات إتخاذ القرار والحوار، وإحترام الحقوق والواجبات لدى أفراد المجتمع، وتنمية الديمقراطية والمعارف المدنية، وتشجيع أفراد المجتمع على أداء أدوار إيجابية بالمجتمع (ناصر، ٢٠٠٢، ص ٧٢).

وترتكز الدراسة الحالية على قيم محورية من قيم المواطنة التى يبنى عليها تقدم المجتمع وإستقراره ويستطيع من خلالها أن يواجه التحديات المحيطة به سواء كانت عالمية أو محلية وهى:

١- **قيمة الإنتماء الوطنى:** يعرف الإنتماء بأنه النزعة التى تدفع الفرد للدخول فى إطار اجتماعى فكرى معين بما يقتضيه هذا من إلتزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه فى مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى (رفاعى، ٢٠١٩، ص ٥١٧)، والإنتماء يعنى إحساس الفرد أو المواطن بأنه جزء لا يتجزأ من نسيج ذلك الوطن لا يحس فيه بقهر أو إغتراب، ولايحس فيه بإضطهاد ويفديه بالروح إذا إقتضى الأمر، وهذا لا يأتى إلا إذا أحس المواطن أن الوطن يرعاه ويحميه ويعمل من أجله بعدالة وإنصاف، وبصفة عامة فالإنتماء شعور وإحساس وإدراك نفسى واجتماعى يترجم فى شكل من أشكال السلوك تتباين درجاته ويمكن قياسه من خلال المواقف والأفعال ومدى مشاركة المواطن أو عزوفه ومدى التعاون والإلتزام والتماسك (الجوهرى، ٢٠٠٠، ص ٣٠١).

٢- **قيمة المشاركة المجتمعية:** إن من أبرز سمات قيم المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً فى القضايا والأعمال المجتمعية، والتى من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح للوطن كالتصدى للشبهات وتقوية أواصر المجتمع، وتقديم النصيحة للمواطنين يجسد المعنى الحقيقى لقيم المواطنة (الحليف، إسماعيل، ٢٠١٣، ص ٥٢).

٣- **قيمة المسئولية الاجتماعية:** تنطوى قيمة المسئولية الاجتماعية على تفاعل متبادل بين الدولة والمواطن إنطلاقاً من أن حقوق المواطن ترتبط بما توفره له من حقوق إلى جانب عدد من الخدمات الأساسية والإنسانية وكيفية التعبير والمشاركة الفعالة للمواطن فى ضوء ما يتلقاه من خدمات وإستقرار معيشى فى سياق ثنائية الحقوق والواجبات، ومن ثم تعرف المسئولية الاجتماعية بأنها الإلتزام بالمطالب والتوقعات الاجتماعية والإهتمام بالآخرين والعمل من أجل صالحهم وتقديم العون لهم، وتحلى الفرد بعناصر المسئولية من أمانة وصدق وتسامح وعدم التردد فى قبول المسئوليات أو إفتعال أعذار لكل موقف (بطرس، ١٩٩٩، ص ١٥٠)، وتعرف المسئولية بأنها الأساس الأخلاقى الذى تستند إليه المواطنة وهى التى تدفع المواطنين فى المجتمع إلى تبنى مفاهيم إيجابية وممارسات سلوكية تتصف بالإندماج فى حياة المجتمع، ومن ثم فإن مسئولية المواطن ليست مسئولية فردية بقدر ماهى مسئولية اجتماعية يدخل فى نطاقها كل الأطراف الفاعله، فالدولة لديها مسئولية اجتماعية لحماية الحقوق المدنية وتنفيذ أساس العدالة الاجتماعية بين المواطنين، كما أن المجتمع المدنى لديه مسئولية نحو المساندة الاجتماعية وتحسين أحوال المجتمع وتشجيع المواطنين على أداء أدوارهم وبث روح المشاركة والإيجابية فى الحياة الاجتماعية، وتشمل المسئولية الاجتماعية العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب وإحترام القانون وإحترام الحرية والخصوصية وتأدية الخدمة العسكرية للوطن (زايد، ٢٠٠٩، ص ص ١٦: ١٧).

والمسئولية الاجتماعية تعبيراً عن المسئولية الأخلاقية فى صورتها الإجرائية، فالمسئولية الاجتماعية هى المسئولية الفردية عن الجماعة التى ينتمى إليها، أى أنها مسئولية ذاتية ومسئولية خُلقية، مسئولية أخلاقية فيها المراقبة الداخلية والمحاسبة الذاتية، كما أن فيها من الأخلاق ما فى الواجب الملزم داخلياً لأنه الزام داخلى خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية (رزق، ٢٠١٥، ص٩٣)، بهذا تعد المسئولية الاجتماعية هيكل من الواجبات وتحدد سلوك الفرد تجاه المجتمع من أجل تحقيق تقدم المجتمع وإرتقائه.

٤- **قيمة التسامح:**

يعد التسامح أحد الفضائل الأخلاقية التى ترتقى بالفرد إلى مرتبة إنسانية سامية تتحلى بالعفو وإحترام ثقافة الآخر، وهو ضرورة اجتماعية لماله من أهمية بالغة فى حماية النسيج الاجتماعى لضمان تحقيق السلم والأمن المجتمعى والقضاء على الخلافات والصراعات بين الأفراد فى المجتمع (النجار، أبو غالى، ٢٠١٧، ص ٤٢٤)، ويعتبر التسامح جزأ أصيل فى ثقافتنا العربية والإسلامية وقيمة من قيم الدين الإسلامى الحنيف رسختها الشريعة الإسلامية، وحث عليها القرآن الكريم فى قوله تعالى " إدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عنى سبيله وهو أعلم بالمهتدين " (سورة النحل، آية ١٢٥)، والتسامح هو المفهوم الشامل والمضاد لمعظم الظواهر الاجتماعية التى تؤثر سلباً على الدول والمجتمعات والإنسان بشكل عام والناتجة فى معظمها عن نقيض التسامح (التعصب) بكافة أشكاله ودوافعه، فالتسامح فى نهاية الأمر الديمقراطية وحرية الرأى والرأى الآخر والتعايش السلمى وتقبل الآخر كما هو وإحترامه وإحترام تفكيره ومعتقداته

وحريته، كما يرتبط بالإهتمام بالآخرين وبناء علاقات إيجابية معهم (KarnyShev,A.D , 2014 , P.56)، ويحمل التسامح قيمة أخلاقية وفكرية أساسها يقوم على التفاعل مع الآخرين وإحترام إنسانياتهم ومشاعرهم ومعتقداتهم بغض النظر عن اللون والعرق والديانه وفى ذلك يتجلى العدل والمساواة بينهم (عبد السلام، ٢٠١٨، ص٢٥).

وبالتالى يجعل التسامح الفرد مترابطاً بالآخر وبالمجتمع فمن خلاله تنتهى الصراعات الداخلية والخارجية للفرد، كما إنه يسهم فى حل الكثير من المشكلات القائمة بين الآخرين، ويمنع حدوث الكثير من المشكلات المستقبلية، كما يسير حدوث الثقة والتعاون والانتماء التى تعد جميعها ذات أهمية كبيرة لإقامة علاقات اجتماعية مُرضية وهادفة ويجعلنا نشعر بالقيمة والقدرة (Rainey , 2008,p.57)، فالفرد المتسامح يحاول بشكل فعال أن يحول إنفعالاته وأفكاره وسلوكياته السلبية تجاه المسيىء إلى إنفعالات وأفكار وسلوكيات أكثر إيجابية وذلك بغض النظر عن ردود أفعال المسيىء.

ولذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على توصية من منظمة اليونسكو أن يكون عام ١٩٩٥ عاماً للتسامح وقد صدر إعلان بذلك ومعه وثائق أصدرتها اليونسكو تحدد فيها معنى التسامح وأبعاده ومظاهره (اللهيبى، ٢٠٠٩، ص ٤٧٩)، فالتسامح هو تقبل الآخر وإحترام معتقداته والإقرار بحقوقه رغم الإختلاف والتنوع الفكرى والسياسى والدينى والعرقى والاجتماعى.

ومما سبق يمكن القول أن المجتمع اليوم فى أشد الحاجة إلى قيمة التسامح الفعال وقبول المختلف والتعايش الاجتماعى بين الأفراد فى المجتمع أكثر من أى وقت مضى، نظراً لأن التقارب بين الثقافات والتفاعل بين الحضارات يزداد يوماً بعد يوم بفضل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات التى أزالت الحواجز المكانية والزمانية بين الأمم والشعوب حتى أصبح الجميع يعيشون فى قرية كونية كبيرة والبحث عن إيجاد مساحة مشتركة مع الآخر وتجاوز الإنقسامات لذلك لابد من تنمية وتدعيم قيمة التسامح بين أفراد المجتمع حتى يتمكن المجتمع من القيام بوظائفه بتناغم وتكامل بين فئاته الاجتماعية على الرغم من الإختلافات التى يمكن بقيمة التسامح تحويلها إلى عناصر قوة للمجتمع.

٥- **قيمة الإلتزام بالأنظمة والقوانين:** ويقصد به إلتزام المواطن إلتزاماً نظامياً أو ذاتياً بهدف القيام بالأعمال والمهام والمسئوليات الملقاه على عاتقه حسب موقعه ودوره، للوصول إلى تحقيق أهداف الجميع تحت مظلة مصلحة الوطن، فقيمة الإلتزام تعنى التمسك بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع بصورة فاعلة وتحقيق المصلحة العامه (درويش، ٢٠٠٩، ص ٢٨٩)،**ولتوضيح الجوانب الأساسية لقيمة الإلتزام نشير للتالى:**

الجانب الأول: الإلتزام من طرف المواطن تجاه وطنه ومن ذلك:

أ – إلتزام المواطن بالأنظمة والقوانين وإحترام حريات الآخرين، والوفاء بما عليه من واجبات إزاء المجتمع والدولة بهدف تحقيق المصلحة الخاصة فى ظل المصلحة العامة للوطن مما يشكل عاملاً هاماً من عوامل التطور وتحقيق الأمن والتنمية (موسى، ٢٠٠٥، ص ٤٢).

ب – الإلتزام بالصالح العام، والحفاظ على البيئة ومراعاة قواعد السلوك القويم ومقتضيات النظام العام والآداب فى الداخل والخارج، والإسهام فى بناء وتنمية الوطن والدفاع عنه.

جـ – التمثيل الجيد للدولة والمجتمع والمحافظة على سمعته فى كل الظروف والأوقات.

د – بل أن للإلتزام بمفهومه الشامل صورة أخرى متعددة فى جميع المجالات منها: تشجيع المنتج المحلى، والإدخار فى القطاع المصرفى، وحسن التصرف فى الأزمات الإقتصادية وحالات الطوارىء الأخرى، ولاشك أنه عندما يؤدى كل مواطن إلتزاماته تجاه وطنه فإن ذلك يعنى أن هناك مجتمعاً يقدر ويؤدى الإلتزامات الوطنية بصورة حضارية وتلقائية.

الجانب الثانى: الإلتزام من جانب الدولة تجاه المواطن يقع على عاتق الدولة واجبات وإلتزامات يجب القيام بها ومن صور ذلك (القحطانى، ٢٠١٠، ص ٥٨):

أ- تأمين الأمن الداخلى والخارجى بمفهومه الشامل فى جميع المجالات.

ب- الألتزام بتحقيق العدل من خلال المساواة وسيادة القانون عند تطبيق القوانين والأنظمة.

جـ – الإلتزام بضرورة إشباع الحاجات الأساسية والإنسانية لجميع المواطنين دون تحيزاً أو تفرقة لتحقيق الحياة المعيشية الكريمة.

ء- تأمين الحريات بأنواعها للمواطن على ضوء ما تمليه العقيدة والقيم فى جميع مجالات الحياة كحرية الرأى والتعبير والعمل والسكن وغيرها.

هـ- الإلتزام بإعتماد مبدأ تكافؤ الفرص فى جميع أنشطة الدولة بصورة تحقق الصالح العام وتعمل على رقى الوطن وتطوره (عبيد، ٢٠٠٦، ص ٨).

مما سبق يمكن القول أن هذا المنهج الضامن لإلتزام جميع الأطراف (المواطن والدولة) هو سر إزدهار المجتمع وعلو شأنه وعزته أمام المجتمعات الأخرى، وهكذا يتبين لنا أهمية تنمية وتدعيم قيم المواطنة لدى جميع أفراد المجتمع وخاصة فقراء الريف من خلال توفير الأسس اللازمة لذلك مما يشكل درعاً واقياً للإستقرار والأمن والتنمية من أى ضرر أو تهديد.

٣- مفهوم فقراء الريف:

عُرف الفقر على أنه الحالة الإقتصادية التى يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافى للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الإحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة (الصغير، بن إبراهيم، ٢٠٠٤، ص ١٢)، كما يعرف الفقر بأنه الحالة التى لا يمتلك فيها الشخص وسائل المعيشة أو الحصول على المتطلبات الضرورية للحد الأدنى للمعيشة، فيضطر للحصول

على المساعدات العامة والخاصة (بدوى، ١٩٩٣، ص ١٠٣)، والفقر هو غياب الأمن والآمان وتدنى الأجور والدخول وندرة فرص الوصول للتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية المناسبة (Walt , 2007,p.27)، كما يعرف الفقر أيضاً بأنه عدم كفاية الدخل وتجاوز ذلك إلى عدم كفاية التعليم وضعف الحالة الصحية وعدم القدرة على العثور على عمل يجزى القدرات الموجودة لدى الشخص وعدم توافر قاعدة لتوليد الدخل والانتاج سواء في الحاضر أو المستقبل (تقرير التنميه البشريه،٢٠٠١)، ويعرف الفقر على أنه الحرمان من الإختيارات وتحجيم الفرص المتاحة لأن يعيش الفرد حياة كريمة، وهذا ما يعبر عنه مصطلح فقر القدرة أي تدني مستويات قدرات الإنسان إلى الحد الذي يمنعه من المشاركة في عملية التنمية (حليم، فهيم، ٢٠٠٢، ص ٣٠).

ويمكن الإستدلال على الفقر عن طريق أنواعه و منها: (OECD , 1996 , P.215)

أ- **الفقر المطلق (فقر الخدمات):** وهو مستوى يعانى فيه الفرد من إيجاد قوت يومه و الخدمات الأساسية لبقاء الحياة و يكون نتيجة انخفاض متوسط دخول الأفراد.

ب- **الفقر النسبى:** ويكون نتيجة التفاوت فى توزيع الدخول , ويترتب على التفاوت ممارسات سيئة على السياسة الإنمائية نتيجة تركز الدخل القومى فى يد فئة قليلة من الناس تجعلها قادرة على السيطرة على الإدارة الإقتصادية والسياسية بما يخدم مصالحها.

ج – **الفقر الإنسانى:** ويقصد به العجز فى القدرات البشرية أو الإنسانية نتيجة لسوء التغذية والأمية ويركز هذا النوع من الفقر فقط على الصحة والتعليم.

د- **فقر الدخل:** وهو قصور الدخل عن تلبية حاجات الفرد الأساسية خاصة الجانب الإقتصادى.

هـ – **الفقر القدراتى:** وهو الفقر فى القدرات مما يؤدى إلى نقص تمتع الأفراد بالتغذية والصحة والتعليم الجيد.

و- **فقر القيم:** ويعنى تدنى مستوى القيم وتدهور الأخلاقيات والسلوكيات تجاه الأفراد والمجتمع.

ي- **الفقر البشرى:** ويشمل تعدد الأبعاد المرتبطة بالفقر فيشمل الحرمان على المستوى المادى مثل عدم وجود نظام غذائى سليم والملبس والمأوى والعمل، ويشمل أيضاً الحرمان الاجتماعى مثل الحرمان من العمل والمشاركة فى المجتمع، التعليم، حيث وصف المجلس الإقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة الفقر البشرى، بأنه الحرمان من الخيارات والفرص المتاحة وإنتهاك كرامة الإنسان وهو ما يُعنى إنعدام القدرة الأساسية على المشاركة الفعالة فى المجتمع وأيضاً عدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية، وعدم وجود الأرض الزراعية والأغذية أو وظيفة لكسب العيش (World bank , 2008,p.2).

ويعرف فقراء الريف بأنهم مجموعة من الأفراد يعيشون في مناطق ريفية ولا يحصلون على دخل كاف لإبقائهم فوق مستوى الفقر، وهم أكثر عرضه لوضوح مظاهر الفقر عليهم أكثر من المناطق الحضارية، ولا يحصلون

على المساواة الاجتماعية في سوق العمل ويعانون من نقص الإعتمادات الحكومية للخدمات الاجتماعية بشكل تراكمي (Lynne، 1995، p.2068).

ويمكن تعريف فقراء الريف إجرائياً فى هذه الدراسة على النحو التالى:

١- أسر فقيرة يعيشون فى المناطق الريفية.

٢- يعانون حالة من الحرمان المادى والاجتماعى مما يؤثر على نوعية حياتهم.

٣- يعانون من عدم قدرتهم على إشباع حاجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومشرب، وتدنى الأوضاع الصحية والتعليمية والسكنية وإنخفاض فى مستوى المعيشة.

٤- دخولهم منخفضة لاتكفى لإشباع إحتياجاتهم.

٥- ينتج عن هذه الحالة تدنى مستوى قيم المواطنة لديهم كنتيجة للمعاناه من نقص تلبية إشباع حاجاتهم.

٦- لذا يتطلب الأمر ضرورة تحقيق عدالة اجتماعية فاعلة تستهدف تنمية قيم المواطنة لدى فقراء الريف.

سادساً: المنطلقات النظرية للدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية من " نظرية المواطنة والطبقة الاجتماعية لمارشال " (Marshall)، فى القرن العشرين وضع فيرى توماس همفرى مارشال نظريته عن المواطنة والطبقة الاجتماعية، وإنتهجت هذه النظرية مجموعة من الحقوق والواجبات التى يجب أن تتوفر للمواطن لكى يشعر بالعدالة الاجتماعية فى مجتمعه، وبالتالى تتحقق قيم المواطنة فى الممارسات اليومية للمواطن فى المجتمع، فأساس المواطنة وما تحمله من قيم وفقاً لهذه النظرية وجود توازن بين الحقوق والواجبات ومن هذه الحقوق:

١- الحقوق المدنية: وهى تلك الحقوق اللازمة لممارسة الحريات.

٢- الحقوق الاجتماعية والثقافية: وهى تتمثل فى حصول المواطنين فى المجتمع على إستحقاقاتهم من كافة خدمات الرعاية من تعليم وصحة وإسكان وتوظيف وفرص متاحة.....الخ.

٣- الحقوق الإقتصادية: وتتمثل فى حق كل مواطن فى العمل فى ظروف منصفة.

٤- الحقوق السياسية: وهى تختص بالحقوق السياسية للمواطن مثل الحق فى المشاركة بما فى ذلك الحق فى التصويت وشغل المناصب وعضوية منظمات المجتمع المدنى والحق فى الترشح للإنتخابات (مهيبل، ٢٠٠٥، ص١١٢).

وبالتالى نستنتج أن هذه النظرية تؤكد على أن يكون لجميع المواطنين فى المجتمع مكانة متساوية من حيث الحقوق والواجبات من أجل الوصول إلى مجتمع عادل اجتماعياً من خلال التركيز على قيم المواطنة وإحترام حقوق الإنسان، ومن ثم يتضح أن هذه النظرية تبنت أحد متغيرات العدالة الاجتماعية ألا وهى المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين فى المجتمع الأغنياء والفقراء سواء فى أداء الواجبات العامة الملقاة على عاتقه تجاه مجتمعه وذلك من خلال دفع مستحقات الدولة من الضرائب المفروضة، وتأدية الخدمة العسكرية، والمحافظة على صحة البيئة فالجميع يتساوى بصرف النظر عن الجنس واللون والعقيدة والطبقة

الاجتماعية والمركز الاجتماعى، أو فى الحصول على الحقوق المتساوية التى نص عليها الدستور المصرى ٢٠١٤ المعدل فى ٢٠١٩ لصالح المواطن فى جميع المجالات من تعليم وصحة وإسكان وعمل وتوظيف ودعم.....الخ وبالتالى ينتج عن هذا مجتمع يشعر فيه المواطن بالعدالة الاجتماعية ومن ثم تتحقق قيم المواطنة فى الممارسات اليومية للمواطن فى المجتمع.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١) نوع الدراسة و منهجها:

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتشخصه وتسهم في تحليل ظواهره، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها وإستخلاص دلالتها، لذا فالدراسة الحالية تستهدف تحديد العلاقة بين العدالة الاجتماعية (كمتغير مستقل) وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف (كمتغير تابع). وإعتمدت هذه الدراسة على إستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة لفقراء الريف المستفيدين من برنامج مساعدات تكافل وكرامة بقرية الربيعة التابعة لمركز دكرنس بمحافظة الدقهلية.

(٢) وصف القرية مجتمع الدراسة:

قرية الربيعة هى إحدى قرى مركز دكرنس – محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية، يبلغ عدد السكان الفقراء فيها (٥٥٠٧) نسمة، وتتكون الوحدة المحلية بالربيعة من القرى الآتية (الربيعة، الشركه ٢، أبو اسماعيل، عرب شراويد، العبور، الحسانيه)، ٦٨ تابع وبلغ عدد سكان قرية الربيعة والقرى التابعة لها (٢٥٥٠٠) نسمة (محافظة الدقهلية، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، بيان السكان التقديرى لقرية الربيعة لعام ٢٠٢٢)، وبلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج مساعدات تكافل وكرامة (٨٨٩) أسرة (محافظة الدقهلية، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، بيان بأعداد الفقراء المستفيدين من خدمات الوحدة المحلية بقرية الربيعة، ٢٠٢٢)، ويوجد بقرية الربيعة مدارس إبتدائى وإعدادى وثانوى عام، ومعاهد أزهرية (إبتدائى وإعدادى وثانوى) للبنين والبنات، وبنك زراعى، ومكتب تأمينات اجتماعية، ومكتب تموين، ووحدة صحية، وجمعية تعاونية زراعية، ومكتب بريد، ومركز شباب، ووحدة بيطرية، وسنترال، والنشاط الرئيسى لأهالى قرية الربيعة هو الزراعة، وبعض الصناعات الغذائية، وصناعة الفخار، وصناعة أفران الغاز للعيش البلدى.

- **وترجع مبررات إختيار قرية الربيعة مجتمعاً للدراسة للأسباب الآتية:**
  - تعتبر قرية الربيعة والقرى التابعة لها من القرى الأكثر فقراً بمركز دكرنس – محافظة الدقهلية (محافظة الدقهلية، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، بيان بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة الدقهلية، ٢٠٢٢م).
  - إهتمام الوحدة المحلية بالقرية بمتابعة كافة الأجهزة التنفيذية بالقرية المسئولة عن تقديم كافة خدمات الرعاية لأبناء القرية.

(٣) خطة المعاينة:

(أ) وحدة المعاينة: تمثلت وحدة المعاينة للدراسة في فقير الريف (رب الأسرة) المستفيد من برنامج مساعدات تكافل وكرامة بقرية الربيعة مركز دكرنس بمحافظة الدقهلية أياً كان نوعه أو سنه أو حالته الاجتماعية أو مستواه التعليمي أو وضعه الوظيفي أو عدد أفراد أسرته أو دخله الشهري.

(ب) إطار المعاينة: تم حصر فقراء الريف المستفيدين من برنامج مساعدات تكافل وكرامة بقرية الربيعة التابعة لمركز دكرنس بمحافظة الدقهلية وبلغ عددهم (٨٨٩) مفردة.

(ج) نوع وحجم العينة: تمثل نوع العينة في العينة العشوائية البسيطة، وبتطبيق قانون الحجم الأمثل للعينة (الضحيان، حسن، ٢٠٠٢، ص ٢٤٧). بلغ حجم العينة لفقراء الريف المستفيدين من برنامج مساعدات تكافل وكرامة بقرية الربيعة التابعة لمركز دكرنس بمحافظة الدقهلية (٢٦٨) مفردة.

(٤) أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

- إستبار للمستفيدين حول العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف:

وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

- بناء إستبار المستفيدين حول العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف إعتماداً على الإطار النظري الموجه للدراسة، والدراسات السابقة المرتبطة بمشكلة الدراسة.
- إشتمل إستبار المستفيدين من برنامج مساعدات تكافل وكرامة على المحاور التالية: البيانات الأولية، وأبعاد العدالة الاجتماعية لفقراء الريف، وقيم المواطنة لفقراء الريف، والصعوبات التي تواجه إسهامات العدالة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف، ومقترحات تفعيل إسهامات العدالة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.
- للتحقق من صدق المحتوى " الصدق المنطقي " لإستبار المستفيدين قامت الباحثة بالإطلاع على الأدبيات والأطر النظرية والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أبعاد الدراسة. ثم تحليل هذه الأدبيات النظرية، وذلك لتحديد أبعاد العدالة الاجتماعية لفقراء الريف وتحديد أبعاد قيم المواطنة لفقراء الريف. ثم تم عرض الأداة على عدد (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة تخصص تخطيط اجتماعى لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وإرتباطها بأبعاد الدراسة من ناحية أخرى، وقد تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وإعادة تصحيح بعض أخطاء الصياغة اللغوية للبعض الأخر، وبناء على ذلك تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

- تم حساب ثبات إستبار المستفيدين بإستخدام معامل ثبات (ألفا .كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لإستبار المستفيدين، وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (٢٠) مفردة من المستفيدين (خارج إطار عينة الدراسة). وبلغ معامل الثبات (٠.٩٠)، وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.
- كما أجرت الباحثة ثبات إحصائي لإستبار المستفيدين بإستخدام معادلة سبيرمان – براون للتجزئة النصفية للثبات، حيث تم تقسيم عبارات كل بعد إلى نصفين، يضم القسم الأول القيم التي تم الحصول عليها من الإستجابة للعبارة الفردية، ويضم القسم الثاني القيم المعبرة عن العبارات الزوجية، وذلك لعينة قوامها (٢٠) مفردة من المستفيدين (خارج إطار عينة الدراسة)، وبلغ معامل الثبات (٠.٩٥)، وتبين أن معاملات الثبات للأبعاد تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

(٥) مجالات الدراسة:

(أ)المجال المكاني:

تمثل المجال المكاني للدراسة في قرية الربيعة التابعة لمركز دكرنس بمحافظة الدقهلية، حيث أنها تعد من القرى الأكثر فقراً بمحافظة الدقهلية.

(ب) المجال البشري:

تمثل المجال البشرى للدراسة في المسح الاجتماعي بالعينة لفقراء الريف المستفيدين من برنامج مساعدات تكافل وكرامة بقرية الربيعة التابعة لمركز دكرنس بمحافظة الدقهلية.

(ج) المجال الزمني:

تمثل المجال الزمني للدراسة في فترة جمع البيانات والتي بدأت١٥ /٢٠٢٢/١١م إلى ٢٠٢٣/١/٣٠م، حيث تم الإستعانة ببعض الزملاء من مشرفي التدريب بالمعهد في عملية جمع البيانات بعد أن تم تدريبهم.

(٦) تحديد مستوى العدالة الاجتماعية لفقراء الريف:

يمكن تحديد مستوى العدالة الاجتماعية لدى فقراء الريف باستخدام المتوسط الحسابي، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢ = ٠.٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية, **وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:**

جدول (١) يوضح مستويات المتوسطات الحسابية لأبعاد الدراسة

القيم	المستوى
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى ١.٦٧	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١.٦٨ إلى ٢.٣٤	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢.٣٥ إلى ٣	مستوى مرتفع

(٧) أساليب التحليل الإحصائي:

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V. 24.0)، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والمدى، ومعامل (ألفا. كرونباخ) للثبات، وتحليل الإنحدار البسيط، ومعامل إرتباط بيرسون، ومعامل التحديد، وإختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الإتجاه.

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف المستفيدين مجتمع الدراسة:

جدول (٢) يوضح وصف المستفيدين مجتمع الدراسة (ن=٢٦٨)

م	المتغيرات الكمية	س̄	σ	م	النوع	ك	%
١	السن	٤٦	٨	١	ذكر	١٧١	٦٣.٨
٢	عدد أفراد الأسرة	٥	١	٢	أنثى	٩٧	٣٦.٢
٣	متوسط الدخل الشهري للأسرة	٩٥٤	٣١٩		المجمـوع	٢٦٨	١٠٠
م	الحالة التعليمية	ك	%	م	الوظيفة	ك	%
١	أمي	٦٧	٢٥	١	قطاع خاص	٩	٣.٤
٢	يقرأ ويكتب	٧٤	٢٧.٦	٢	أعمال حرة	١٦	٦
٣	مؤهل متوسط	٩٨	٣٦.٦	٣	حرفي	٢٨	١٠.٤
٤	مؤهل فوق المتوسط	٢٢	٨.٢	٤	مزارع	٩٦	٣٥.٨
٥	مؤهل جامعي	٧	٢.٦	٥	لا يعمل	١١٩	٤٤.٤
المجمـوع		٢٦٨	١٠٠		المجمـوع	٢٦٨	١٠٠
م	الحالة الاجتماعية	ك	%				
١	متزوج	١٣٥	٥٠.٤				
٢	مطلق	٦٤	٢٣.٩				
٣	أرمل	٦٩	٢٥.٧				
المجمـوع		٢٦٨	١٠٠				

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن المستفيدين (٤٦) سنة, وبانحراف معياري (٨) سنوات تقريباً.
- متوسط عدد أفراد أسر المستفيدين (٥) أفراد, وبانحراف معياري فرد واحد تقريباً.
- متوسط الدخل الشهري لأسر المستفيدين (٩٥٤) جنية, وبانحراف معياري (٣١٩) جنية تقريباً، وقد يشير ذلك إلى الحرمان المادي والاجتماعى الذى يعيش فيه فقراء الريف والذى يؤثر سلباً على تلبية إحتياجاتهم الإنسانية مما يؤثر على مستوى قيم المواطنة لديهم.

- أكبر نسبة من المستفيدين ذكور بنسبة (٦٣.٨٪), بينما الإناث بنسبة (٣٦.٢٪).
- أكبر نسبة من المستفيدين حاصلين علي مؤهل متوسط بنسبة (٣٦.٦٪), يليه يقرأون ويكتبون بنسبة (٢٧.٦٪)، ثم أميون بنسبة (٢٥٪)، يليه الحاصلين علي مؤهل فوق المتوسط بنسبة (٨.٢٪)، وأخيراً الحاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (٢.٦٪).
- أكبر نسبة من المستفيدين لا يعملون بنسبة (٤٤.٤٪), يليه مزارع بنسبة (٣٥.٨٪)، ثم حرفي بنسبة (١٠.٤٪)، يليه أعمال حرة بنسبة (٦٪)، وأخيراً قطاع خاص بنسبة (٣.٤٪).
- أكبر نسبة من المستفيدين متزوجين بنسبة (٥٠.٤٪), يليه أرمل بنسبة (٢٥.٧٪)، وأخيراً مطلق بنسبة (٢٣.٩٪).

المحور الثاني: أبعاد العدالة الاجتماعية لفقراء الريف:

(١) العدالة في الفرص المتاحة:

جدول (٣) يوضح العدالة في الفرص المتاحة (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	فرص الحصول على قرض مالي لإقامة مشروع صغير متاحة لي مثل الآخرين	٥١	١٩	١٧٩	٦٦.٨	٣٨	١٤.٢	٢.٠٥	٠.٥٨	١
٢	فرص الحصول على مستوى صحي مناسب متاحة للجميع دون تفرقة	٢٦	٩.٧	٢٠٢	٧٥.٤	٤٠	١٤.٩	١.٩٥	٠.٤٩	٤
٣	فرص التسهيلات في مدة سداد القرض متاحة لي	٤٢	١٥.٧	١٩٢	٧١.٦	٣٤	١٢.٧	٢.٠٣	٠.٥٣	٢
٤	يتاح لي فرص الحصول على وحدات سكنية مثل الآخرين	٣٤	١٢.٧	١٧٣	٦٤.٦	٦١	٢٢.٨	١.٩	٠.٥٩	٦
٥	يتاح لي فرص الحصول على العمل المناسب لي	٤٤	١٦.٤	١٥٤	٥٧.٥	٧٠	٢٦.١	١.٩	٠.٦٥	٧
٦	تتاح الفرص لأبنائي في الحصول على مستوى تعليمي جيد يرغبون فيه	٣٦	١٣.٤	١٥٨	٥٩	٧٤	٢٧.٦	١.٨٦	٠.٦٣	٨
٧	فرص الحصول على مختلف أنواع الدعم متاحة للجميع دون تمييز	٤٦	١٧.٢	١٦٧	٦٢.٣	٥٥	٢٠.٥	١.٩٧	٠.٦١	٣
٨	تتاح الفرص لأبنائي للتقدم لشغل الوظائف المختلفة وفقاً للكفاءة وليس المحسوبية	٤١	١٥.٣	١٦٧	٦٢.٣	٦٠	٢٢.٤	١.٩٣	٠.٦١	٥
	البعد ككل							١.٩٥	٠.٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **العدالة في الفرص المتاحة كأحد أبعاد العدالة الاجتماعية لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٩٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول فرص الحصول على قرض مالي لإقامة مشروع صغير متاحة لي مثل الآخرين بمتوسط حسابي (٢.٠٥), يليه الترتيب الثاني فرص التسهيلات في مدة سداد القرض متاحة لي بمتوسط حسابي (٢.٠٣), ثم الترتيب الثالث فرص الحصول على مختلف أنواع الدعم متاحة للجميع دون تمييز بمتوسط حسابي (١.٩٧), وأخيراً الترتيب الثامن تتاح الفرص لأبنائي في الحصول على مستوى تعليمي جيد يرغبون فيه بمتوسط حسابي (١.٨٦)، وهو ما قد يعكس ضرورة تحقيق العدالة فى الفرص المتاحة بين جميع المواطنين في المجتمع بشكل عادل وبدون تمييز عند حصولهم على كافة أوجه خدمات الرعاية المقدمة لهم الصحية و التعليمية و السكنية و خدمات الدعم و العمل، وهذا يتفق مع ما أكدته نتائج دراسة كلاً من: Ellen (1997)، ودراسة Ahrens (2014)، ودراسة Hansan (2004)، ودراسة محمد (٢٠٠٩)، ودراسة الزغل (٢٠١١)، ودراسة أحمد (٢٠٢١)، حيث أكدت هذه الدراسات على ضرورة تحقيق العدالة فى الفرص المتاحة بين جميع المواطنين في المجتمع دون تمييز.

(٢) العدالة في توزيع الدخول:

جدول (٤) يوضح العدالة في توزيع الدخول (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	يتناسب دخلي الشهري مع مستوى تعليمي	٣٣	١٢.٣	١٣٦	٥٠.٧	٩٩	٣٦٩	١.٧٥	٠.٦٦	٣
٢	يؤمن دخلي الشهري مستوى معيشي مناسب لأسرتي	١٦	٦	١٦٢	٦٠.٤	٩٠	٣٣.٦	١.٧٢	٠.٥٧	٥
٣	تراعى القوانين التدرج المنطقي لدخلي	٢٠	٧.٥	١٦٤	٦١.٢	٨٤	٣١.٣	١.٧٦	٠.٥٨	٢
٤	أشعر بالرضا عن دخلي مقارنة بدخول الآخرين	٢١	٧.٨	١٥٦	٥٨.٢	٩١	٣٤	١.٧٤	٠.٥٩	٤
٥	مساعدات برنامج تكافل وكرامة تكفي حد الكفاف لي	٢٧	١٠.١	١٥٧	٥٨.٦	٨٤	٣١.٣	١.٧٩	٠.٦١	١
٦	أتساوى في الدخل مع العاملين بمؤسسات الدولة المختلفة	٢٣	٨.٦	١٣٩	٥١.٩	١٠٦	٣٩.٦	١.٦٩	٠.٦٢	٦
	البعد ككل							١.٧٤	٠.٤٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **العدالة في توزيع الدخول كأحد أبعاد العدالة الاجتماعية لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٧٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول مساعدات برنامج تكافل وكرامة تكفي حد الكفاف لي بمتوسط حسابي (١.٧٩), يليه الترتيب الثاني تراعى القوانين التدرج

المنطقي لدخلي بمتوسط حسابي (١.٧٦), ثم الترتيب الثالث يتناسب دخلي الشهري مع مستوى تعليمي بمتوسط حسابي (١.٧٥), وأخيراً الترتيب السادس أتساوى في الدخل مع العاملين بمؤسسات الدولة المختلفة بمتوسط حسابي (١.٦٩)، وقد يشير ذلك إلى ضرورة ضمان العدالة في توزيع الدخول بين جميع المواطنين في المجتمع دون تمييز حتى يقلل الفوارق بين فئات المجتمع سواء الفقراء أو الأغنياء، وذلك بحصول الفقراء وخاصة فقراء الريف على الدخل الكافى الذى يتناسب مع الإرتفاع المتزايد فى الأسعار بما يحقق لهم مستوى معيشة ملائم، وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة كلاً من: James A.Richardso, jonarhonk (2007)، ودراسة الزغل (٢٠١١)، ودراسة Joshua M.Bradley, et ,al (2012)، ودراسة مطر (٢٠١٢)، ودراسة الغنيمي (٢٠١٢)، ودراسة سماوى (٢٠٢٢).

(٣) العدالة في توزيع الخدمات:

جدول (٥) يوضح العدالة في توزيع الخدمات (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تعبر خدمات الرعاية المقدمة لي بالقرية عن إحتياجاتي	٤١	١٥.٣	١٧٣	٦٤.٦	٥٤	٢٠.١	١.٩٥	٠.٥٩	١
٢	خدمات الرعاية في القرية متاحة للجميع دون تمييز	١٨	٦.٧	١٩٠	٧٠.٩	٦٠	٢٢.٤	١.٨٤	٠.٥٢	٤
٣	إجراءات حصولي على الخدمات في القرية سهلة وميسرة مثل الآخرين	٣١	١١.٦	١٦٦	٦١.٩	٧١	٢٦.٥	١.٨٥	٠.٦	٣
٤	تتيح لي الدولة خدمات رعاية بالتساوي بين كل القرى في المركز	٢٩	١٠.٨	١٥٦	٥٨.٢	٨٣	٣١	١.٨	٠.٦٢	٧
٥	تتعدد فرص العمل المتاحة بالقرية مثل المدينة	١٦	٦	١٨٨	٧٠.١	٦٤	٢٣.٩	١.٨٢	٠.٥٢	٥
٦	تلتزم الدولة بتوفير خدمات الدعم لتقديم خدمات الرعاية لي بالقرية	٢١	٧.٨	١٩١	٧١.٣	٥٦	٢٠.٩	١.٨٧	٠.٥٢	٢
٧	يوجد بالقرية مؤسسات متنوعة لتقديم كافة خدمات الرعاية لي مثل القرى الأخرى	٢٠	٧.٥	١٧٩	٦٦.٨	٦٩	٢٥.٧	١.٨٢	٠.٥٥	٦
	البعد ككل							١.٨٥	٠.٣٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **العدالة في توزيع الخدمات كأحد أبعاد العدالة الاجتماعية لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٨٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تعبر خدمات الرعاية المقدمة لي بالقرية عن احتياجاتي بمتوسط حسابي (١.٩٥), يليه الترتيب الثاني تلتزم الدولة بتوفير خدمات الدعم لتقديم خدمات الرعاية لي بالقرية بمتوسط حسابي (١.٨٧), ثم الترتيب الثالث إجراءات

حصـولي على الخدمات في القرية سـهلة وميسـرة مثل الآخرين بمتوسـط حسـابي (١.٨٥), وأخيراً الترتيب السابع تتعدد فرص العمل المتاحة بالقرية مثل المدينة بمتوسط حسابي (١.٨)، وقد يشير ذلك إلى ضرورة الإلتزام بتوزيع كافة خدمات الرعاية على مستحقيها فى كل القرى بالتساوى دون تحيز أو تفرقة على أساس العرق أو الديانة أو الطبقة أو السـلطة مع ضـرورة التركيز على فئات المجتمع الأكثر فقراً وإحتياجاً، وهذا يتفق مع ما أكدت عليه دراسـة كلاً من: دراسـة Ellen (1997)، ودراسـة هاشـم (٢٠٠٤)، ودراسـة محمد (٢٠٠٩)، ودراسة الزغل (٢٠١١)، ودراسة GaryA.Haugen,et,al (2015)، ودراسة سماوى (٢٠٢٢).

(٤) المساواة في الحقوق:

جدول (٦) يوضح المساواة في الحقوق (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	أحصـل على حقي في الاسـتفادة من خدمات الدعم بصورة عادلة	٣٧	١٣.٨	١٦٨	٦٢.٧	٦٣	٢٣.٥	١.٩	٠.٦	٤
٢	الحق في الحصول على المسكن الملائم مكفول لي ولأسرتي	٢١	٧.٨	١٧٧	٦٦	٧٠	٢٦.١	١.٨٢	٠.٥٥	٧
٣	الحق في الحصول على فرصة عمل مكفولة لي من الدولة	٢٠	٧.٥	١٩٥	٧٢.٨	٥٣	١٩.٨	١.٨٨	٠.٥١	٥
٤	فرص الحصـول على خدمات الرعاية في القرية متساوية للجميع	٢٤	٩	١٨٦	٦٩.٤	٥٨	٢١.٦	١.٨٧	٠.٥٤	٦
٥	أحصـل على السـلع الغذائية المتاحة لي في القرية التي أسكن فيها	٤٥	١٦.٨	١٨٦	٦٩.٤	٣٧	١٣.٨	٢.٠٣	٠.٥٥	٢
٦	أمارس حقوقي في المشـاركة في الحياة العامة بحرية تامة	٣٩	١٤.٦	١٨٨	٧٠.١	٤١	١٥.٣	١.٩٩	٠.٥٥	٣
٧	من حقي أنا وسـكان قريتي العيش في حياة آمنة مثل الآخرين	٦١	٢٢.٨	١٥٦	٥٨.٢	٥١	١٩	٢.٠٤	٠.٦٥	١
	البعد ككل							١.٩٣	٠.٣٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **المساواة في الحقوق كأحد أبعاد العدالة الاجتماعية لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٩٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول من حقي أنا وسكان قريتي العيش في حياة آمنة مثل الآخرين بمتوسط حسابي (٢.٠٤), يليه الترتيب الثاني أحصل على السلع الغذائية المتاحة لي في القرية التي أسـكن فيها بمتوسـط حسـابي (٢.٠٣), ثم الترتيب الثالث أمارس حقوقي في المشاركة في الحياة العامة بحرية تامة بمتوسط حسابي (١.٩٩), وأخيراً الترتيب السابع الحق في الحصول

على المسكن الملائم مكفول لي ولأسرتي بمتوسط حسابي (١.٨٢)، وقد يعكس ذلك أن ترتبط العدالة الاجتماعية بحقوق الفقراء (فقراء الريف)، وذلك بالقضاء على كافة أشكال التمييز بين جميع المواطنين في المجتمع، وتمتعهم بكافة الحقوق الصحية والتعليمية والسكنية والعمل والتوظيف والدعم.....الخ، وتمتعهم بالعيش في حياة آمنة مستقرة بالإضافة إلى مشاركتهم في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية حتى تكون معبرة عن إحتياجاتهم وتطلعاتهم، مع إعطاء أهمية خاصة للفئات الأكثر فقراً، وكذلك مشاركتهم في الحياة العامة في المجتمع، وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة كلاً من: دراسة Carney (1999)، ودراسة مطر (٢٠١٢)، ودراسة Gary A.Haugen, et ,al (2015)، ودراسة إسماعيل (٢٠٢٠)، ودراسة سماوى (٢٠٢٢).

(٥) المساواة في الواجبات:

جدول (٧) يوضح المساواة في الواجبات (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	يتساوى الجميع بأداء واجباتهم تجاه مجتمعهم	٢٧	١٠.١	١٧٦	٦٥.٧	٦٥	٢٤.٣	١.٨٦	٠.٥٧	٤
٢	أداء الضرائب المستحقة على الجميع متساوية	١٥	٥.٦	١٨٧	٦٩.٨	٦٦	٢٤.٦	١.٨١	٠.٥٢	٥
٣	نظام المحاسبية لمن يتهاون في أداء واجباته يحقق العدالة الاجتماعية	١١٧	٤٣.٧	١٣٦	٥٠.٧	١٥	٥.٦	٢.٣٨	٠.٥٩	١
٤	أتساوى مع الأغنياء عند أداء الخدمة العسكرية	٦٨	٢٥.٤	١٥٦	٥٨.٢	٤٤	١٦.٤	٢.٠٩	٠.٦٤	٣
٥	حجم مسئوليات العمل الملقاه على عاتقي تتساوى مع الأخرين	٦٩	٢٥.٧	١٥٦	٥٨.٢	٤٣	١٦	٢.١	٠.٦٤	٢
٦	أتساوى مع الجميع أمام القانون في أداء الواجبات العامة تجاه المجتمع	٢٢	٨.٢	١٦٠	٥٩.٧	٨٦	٣٢.١	١.٧٦	٠.٥٩	٦
	البعد ككل							٢	٠.٣١	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **المساواة في الواجبات كأحد أبعاد العدالة الاجتماعية لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول نظام المحاسبية لمن يتهاون في أداء واجباته يحقق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٣٨), يليه الترتيب الثاني حجم مسئوليات العمل الملقاه على عاتقي تتساوى مع الأخرين بمتوسط حسابي (٢.١), ثم الترتيب الثالث أتساوى مع الأغنياء عند أداء الخدمة العسكرية بمتوسط حسابي (٢.٠٩), وأخيراً الترتيب السادس أتساوى مع الجميع أمام القانون في أداء الواجبات العامة تجاه المجتمع بمتوسط حسابي (١.٧٦)، وقد يشير ذلك إلى ضرورة تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في المجتمع في الواجبات الملقاه على عاتقهم تجاه المجتمع دون تمييز للحد من

الإســـتبعاد الاجتماعي، وإن الدولة لابد وأن تكفل ممارســـة كافة الحقوق والحريات لفقراء الريف وأن تلزم الجميع بالواجبات، ويتفق هذا مع ما أكدته دراســة عبد الفتاح (٢٠١٥)، ودراســة Gary A.Hugen,et,al (2015)، ودراسة سماوى (٢٠٢٢).

- **واقع أبعاد العدالة الاجتماعية لفقراء الريف ككل:**

جدول (٨) يوضح مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية لفقراء الريف ككل (ن=٢٦٨)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	العدالة في الفرص المتاحة	١.٩٥	٠.٤	متوسط	٢
٢	العدالة في توزيع الدخول	١.٧٤	٠.٤٤	متوسط	٥
٣	العدالة في توزيع الخدمات	١.٨٥	٠.٣٤	متوسط	٤
٤	المساواة في الحقوق	١.٩٣	٠.٣٤	متوسط	٣
٥	المساواة في الواجبات	٢	٠.٣١	متوسط	١
أبعاد العدالة الاجتماعية ككل		١.٨٩	٠.٢٥	مستوى متوسط	

يوضح الجدول السابق أن:

مســتوى **العدالة الاجتماعية لفقراء الريف ككل** متوســط حيث بلغ المتوســط الحســابي (١.٨٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول المساواة في الواجبات بمتوسط حسابي (٢), يليه الترتيب الثاني العدالة في الفرص المتاحة بمتوسـط حسـابي (١.٩٥), ثم الترتيب الثالث المسـاواة في الحقوق بمتوسط حسابي (١.٩٣), وأخيراً الترتيب الخامس العدالة في توزيع الدخول بمتوسط حسابي (١.٧٤).

المحور الثالث: قيم المواطنة لفقراء الريف:

(١) قيمة الإنتماء الوطني:

جدول (٩) يوضح قيمة الإنتماء الوطني (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	أعتز بانتمائي لقريتي التي أعيش بها	٨٤	٣١.٣	١٦١	٦٠.١	٢٣	٨.٦	٢.٢٣	٠.٥٩	١
٢	أشعر بالفخر عندما أتحدث عن قريتي	٦٨	٢٥.٤	١٧١	٦٣.٨	٢٩	١٠.٨	٢.١٥	٠.٥٨	٤
٣	أخاف على قريتي من أي خطر	٧٣	٢٧.٢	١٧٥	٦٥.٣	٢٠	٧.٥	٢.٢	٠.٥٦	٢
٤	أشعر بالفخر كلما رأيت إنجاز المشروعات في بلدي	٧٧	٢٨.٧	١٥٧	٥٨.٦	٣٤	١٢.٧	٢.١٦	٠.٦٢	٣
٥	أحرص على شراء المنتجات والصناعات الوطنية	٥٤	٢٠.١	١٧٧	٦٦	٣٧	١٣.٨	٢.٠٦	٠.٥٨	٥
٦	أدافع عن قريتي في كافة المواقف	٥٣	١٩.٨	١٦٥	٦١.٦	٥٠	١٨.٧	٢.٠١	٠.٦٢	٦

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
٧	أحافظ على الممتلكات العامة بالقرية	٤٥	١٦.٨	١٧٦	٦٥.٧	٤٧	١٧.٥	١.٩٩	٠.٥٩	٧
البعد ككل								٢.١١	٠.٤٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **قيمة الإنتماء الوطني كأحد قيم المواطنة لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.١١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول أعتز بانتمائي لقريتي التي أعيش بها بمتوسط حسابي (٢.٢٣), يليه الترتيب الثاني أخاف على قريتي من أي خطر بمتوسط حسابي (٢.٢), ثم الترتيب الثالث أشعر بالفخر كلما رأيت إنجاز المشروعات في بلدي بمتوسط حسابي (٢.١٦), وأخيراً الترتيب السابع أحافظ على الممتلكات العامة بالقرية بمتوسط حسابي (١.٩٩)، وقد يعكس ذلك تدنى مستوى قيمة الإنتماء الوطنى لفقراء الريف بسبب وجود إتجاهات سلبية أدت إلى ضعف الإنتماء الوطنى لديهم، مما يشير إلى ضرورة إرتباط فقراء الريف بمجتمعهم هذا الإرتباط الذى يدلل إنتمائهم وسعيهم لتحسين صورته والدفاع عنه فى كافة المواقف والمحافظة على ممتلكاته العامة، حيث شعورهم بأنهم جزءاً من ذلك المجتمع والشعور بالفخر والإنتماء لهذا الوطن، ويتفق هذا مع ما أكدت عليه نتائج دراسة كلاً من: دراسة Johnjean (2007)، ودراسة صندوق الأبحاث الاجتماعية (٢٠٠٧)، ودراسة Neil fassina (2008)، Penlope (2008)، ودراسة Moose M (2008)، ودراسة العصفور (٢٠٠٩)، ودراسة صقر (٢٠١٠).

(٢) قيمة المشاركة المجتمعية:

جدول (١٠) يوضح قيمة المشاركة المجتمعية (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	أساهم مع الأهالي في الأعمال التطوعية لخدمة قريتي دون مقابل	٥٤	٢٠.١	١٥٦	٥٨.٢	٥٨	٢١.٦	١.٩٩	٠.٦٥	١
٢	لدى دراية بقضايا قريتي	٤٢	١٥.٧	١٦٨	٦٢.٧	٥٨	٢١.٦	١.٩٤	٠.٦١	٣
٣	أتعاون مع أهالي القرية لمناقشة القضايا العامة في القرية	٣٦	١٣.٤	١٨٧	٦٩.٨	٤٥	١٦.٨	١.٩٧	٠.٥٥	٢
٤	لدى قناعة بأن مشاركتي في قضايا قريتي واجب وطني	٢٦	٩.٧	١٨٦	٦٩.٤	٥٦	٢٠.٩	١.٨٩	٠.٥٤	٥
٥	أشارك بالرأي في حل بعض المشكلات التي تواجه قريتي	٣٠	١١.٢	١٨٤	٦٨.٧	٥٤	٢٠.١	١.٩١	٠.٥٥	٤

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
٦	أقدر قيمة العمل التعاوني والانخراط فيه وإن تطلب ذلك بعض الوقت	٢٥	٩.٣	١٨١	٦٧.٥	٦٢	٢٣.١	١.٨٦	٠.٥٥	٦
٧	أشارك في التصويت والانتخابات في القرية	٢٣	٨.٦	١٦٥	٦١.٦	٨٠	٢٩.٩	١.٧٩	٠.٥٨	٧
	البعد ككل							١.٩١	٠.٣٨	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **قيمة المشاركة المجتمعية كأحد قيم المواطنة لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٩١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول أساهم مع الأهالي في الأعمال التطوعية لخدمة قريتي دون مقابل بمتوسط حسابي (١.٩٩), يليه الترتيب الثاني أتعاون مع أهالي القرية لمناقشة القضايا العامة في القرية بمتوسط حسابي (١.٩٧), ثم الترتيب الثالث لدى دراية بقضايا قريتي بمتوسط حسابي (١.٩٤), وأخيراً الترتيب السابع أشارك في التصويت والانتخابات في القرية بمتوسط حسابي (١.٧٩)، وقد يشير ذلك إلى ضرورة إهتمام فقراء الريف بالمشاركة المجتمعية فيما يدور داخل مجتمعهم من قضايا وأنشطة حتى يستطيعوا معايشة الأحداث فى المجتمع، ويرتبطون بكل ما يدور حولهم فيه، فمن خلال المشاركة تتكون العلاقات، وتتحقق الذات، وينمى حب العمل الجماعى، وهذا يتفق مع ماجاء فى دراسة كلاً من: دراسة الزغل (٢٠٠٧)، ودراسة Moose M (2008)، ودراسة القحطانى (٢٠١٠)، ودراسة حمزه (٢٠١١)، ودراسة آل عبود (٢٠١١)، ودراسة يوسف (٢٠١٢).

قيمة المسئولية الاجتماعية:

جدول (١١) يوضح قيمة المسئولية الاجتماعية

(ن=٢٦٨)

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	أساند أهالي قريتي في وقت الكوارث والأزمات	٤٩	١٨.٣	١٧٧	٦٦	٤٢	١٥.٧	٢.٠٣	٠.٥٨	٢
٢	أبذل أقصى جهدي في أي عمل يعود بالنفع على قريتي	٢٣	٨.٦	٢٠١	٧٥	٤٤	١٦.٤	١.٩٢	٠.٤٩	٥
٣	أتحمل المسئولية تجاه قريتي فيما أقوله	٣٠	١١.٢	٢٠٥	٧٦.٥	٣٣	١٢.٣	١.٩٩	٠.٤٩	٤
٤	أؤمن أن كل فرد في القرية مسئول أمام الآخرين عن أفعاله	٢٢	٨.٢	١٩٥	٧٢.٨	٥١	١٩	١.٨٩	٠.٥١	٦
٥	أهتم بإنجاز أي عمل يطلب منى بالقرية	٤٣	١٦	١٨٨	٧٠.١	٣٧	١٣.٨	٢.٠٢	٠.٥٥	٣
٦	أحافظ على المنشآت العامة في القرية	٩٨	٣٦.٦	١٥٩	٥٩.٣	١١	٤.١	٢.٣٢	٠.٥٥	١

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
البعد ككل								٢.٠٣	٠.٣٣	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **قيمة المسئولية الاجتماعية كأحد قيم المواطنة لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول أحافظ على المنشآت العامة في القرية بمتوسط حسابي (٢.٣٢), يليه الترتيب الثاني أساند أهالي قريتي في وقت الكوارث والأزمات بمتوسط حسابي (٢.٠٣), ثم الترتيب الثالث أهتم بإنجاز أي عمل يطلب منى بالقرية بمتوسط حسابي (٢.٠٢), وأخيراً الترتيب السادس أؤمن أن كل فرد في القرية مسئول أمام الآخرين عن أفعاله بمتوسط حسابي (١.٨٩)، وقد يعكس ذلك ضرورة إهتمام فقراء الريف بالمسئولية الاجتماعية كقيمة هامة وضرورية من أجل إعدادهم لتحمل أدوارهم والقيام بها والمشاركة فى بناء المجتمع وتقدمه، حيث تقاس قيمة المواطن فى مجتمعه من خلال مدى تحمله المسئولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين فى المجتمع، فالمواطن المسئول اجتماعياً يعتبر على قدر من السلامة والصحة النفسية، وهذا يتفق مع ما أكدته دراسة كلاً من: Tang (2004)، ودراسة John jean (2007)، ودراسة العصفور (٢٠٠٩)، ودراسة حمزه (٢٠١١)، ودراسة عبد السلام (٢٠٢١).

(٣) قيمة التسامح:

جدول (١٢) يوضح قيمة التسامح (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	أتنازل عن بعض الحقوق مقابل مساعدة الآخرين	٥٣	١٩.٨	١٨٦	٦٩.٤	٢٩	١٠.٨	٢.٠٩	٠.٥٥	٤
٢	أحترم الحوار القائم على المناقشة وليس التعصب	٣٥	١٣.١	٢١٠	٧٨.٤	٢٣	٨.٦	٢.٠٤	٠.٤٦	٥
٣	لدى القدرة على تقبل واحترام الرأي والرأي الآخر	٢٣	٨.٦	١٨٥	٦٩	٦٠	٢٢.٤	١.٨٦	٠.٥٤	٧
٤	أتقبل النقد بصدر رحب	٣٦	١٣.٤	٢٠٠	٧٤.٦	٣٢	١١.٩	٢.٠١	٠.٥	٦
٥	أؤمن بضرورة نبذ العنف والتعصب	٦٨	٢٥.٤	١٧٤	٦٤.٩	٢٦	٩.٧	٢.١٦	٠.٥٧	٣
٦	أتغاضى عن إساءة الآخرين	٧٦	٢٨.٤	١٦١	٦٠.١	٣١	١١.٦	٢.١٧	٠.٦١	٢
٧	أحترم ممارسة الآخرين لشعائرهم	١٠٣	٣٨.٤	١٤٢	٥٣	٢٣	٨.٦	٢.٣	٠.٦٢	١
البعد ككل								٢.٠٩	٠.٣٢	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **قيمة التسامح كأحد قيم المواطنة لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول أحترم ممارسة الآخرين لشعائرهم بمتوسط حسابي (٢.٣), يليه الترتيب الثاني أتغاضى عن إساءة الآخرين بمتوسط حسابي (٢.١٧), ثم الترتيب الثالث أؤمن بضرورة نبذ العنف والتعصب بمتوسط حسابي (٢.١٦), وأخيراً الترتيب السابع لدى القدرة على تقبل وإحترام الرأي والرأي الآخر بمتوسط حسابي (١.٨٦)، مما قد يعكس ضرورة ممارسة فقراء الريف لقيمة التسامح نتيجة لعلاقات القرابة والنسب والمصاهرة والجيرة التى تربط أسر القرية، والتى من خلالها يرتقى فقراء الريف لمكانة سامية من خلال التحلى بالعفو والإحترام ثقافة الآخر والتفاعل معه وإحترام معتقداته من أجل القضاء على الصراعات والخلافات بين أبناء القرية، فمن خلال التسامح يكون الفرد مترابط بالآخر وبالمجتمع ومن ثم تنتهى الصراعات الداخلية والخارجية، فالفرد المتسامح يحول إنفعالاته وأفكاره وسلوكياته السلبية إلى إنفعالات وأفكار وسلوكيات أكثر إيجابية، فالدين الإسلامي دين التسامح وحقوق الإنسان، وهذا يتفق ما ما أكدته دراسة كلاً من: دراسة العصفور (٢٠٠٩)، ودراسة Inch (2015)، ودراسة الشهرى (٢٠١٦).

(٤) قيمة الإلتزام بالأنظمة والقوانين:

جدول (١٣) يوضح قيمة الإلتزام بالأنظمة والقوانين (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	ألتزم بالمحافظة على صحة البيئة ومراعاة قواعد السلوك الصحيح	٦٩	٢٥.٧	١٧٢	٦٤.٢	٢٧	١٠.١	٢.١٦	٠.٥٨	١
٢	ألتزم بالقوانين والأنظمة بدافع الرقابة الذاتية	٤٧	١٧.٥	١٨٦	٦٩.٤	٣٥	١٣.١	٢.٠٤	٠.٥٥	٣
٣	ألتزم بعادات وتقاليد قريتي التي أعيش فيها	٥٤	٢٠.١	١٨٩	٧٠.٥	٢٥	٩.٣	٢.١١	٠.٥٣	٢
٤	أؤمن أن الإلتزام بالقوانين حماية لحقوقي	٤٠	١٤.٩	١٩٣	٧٢	٣٥	١٣.١	٢.٠٢	٠.٥٣	٤
٥	أدرك أن الإلتزام بالقوانين والأنظمة يحقق الأمن الاجتماعي	٣٩	١٤.٦	١٨٩	٧٠.٥	٤٠	١٤.٩	٢	٠.٥٤	٦
٦	أدرك أن عدم الإلتزام بالقوانين يؤدى إلى مخاطر تهدد قريتي	٤٢	١٥.٧	١٨٨	٧٠.١	٣٨	١٤.٢	٢.٠١	٠.٥٥	٥
	البعد ككل							٢.٠٦	٠.٣٧	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **قيمة الإلتزام بالأنظمة والقوانين كأحد قيم المواطنة لدى فقراء الريف** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول ألتزم بالمحافظة

على صحة البيئة ومراعاة قواعد السلوك الصحيح بمتوسط حسابي (٢.١٦) , يليه الترتيب الثاني ألتزم بعادات وتقاليد قريتي التي أعيش فيها بمتوسط حسابي (٢.١١), ثم الترتيب الثالث ألتزم بالقوانين والأنظمة بدافع الرقابة الذاتية بمتوسط حسابي (٢.٠٤), وأخيراً الترتيب السادس أدرك أن الإلتزام بالقوانين والأنظمة يحقق الأمن الاجتماعي بمتوسط حسابي (٢)، وقد يؤكد ذلك على ضرورة إهتمام فقراء الريف لقيمة الإلتزام بالنظام والقانون المعمول به، حيث تساهم قيمة الإلتزام فى إعداد فقراء الريف ليكونوا مواطنين صالحين يعرفون وطنهم ويتمثلون قوانينه ونظامه من أجل أن يتحقق الأمن الاجتماعى وتقمع الجريمة، ومن ثم يزدهر المجتمع ويتقدم، حيث أن المواطنة فى أحد أركانها تقوم على تطبيق القانون وجعله واقعاً يمارسه الجميع وقد يرجع تدنى مستوى قيمة الإلتزام لفقراء الريف نتيجة وجود إتجاهات سلبية أدت إلى ضعف الإلتزام لديهم، ويتفق ذلك مع ما جاء فى دراسة كلاً من: دراسة Neil Fassina (2008)، ودراسة Moose M (2008)، ودراسة Inch (2015)، ودراسة الشهرى (٢٠١٦).

- **قيم المواطنة لفقراء الريف ككل:**

جدول (١٤) يوضح مستوى قيم المواطنة لفقراء الريف ككل (ن=٢٦٨)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	قيمة الإنتماء الوطني	٢.١١	٠.٤٤	متوسط	١
٢	قيمة المشاركة المجتمعية	١.٩١	٠.٣٨	متوسط	٥
٣	قيمة المسئولية الاجتماعية	٢.٠٣	٠.٣٣	متوسط	٤
٤	قيمة التسامح	٢.٠٩	٠.٣٢	متوسط	٢
٥	قيمة الإلتزام بالأنظمة والقوانين	٢.٠٦	٠.٣٧	متوسط	٣
	قيم المواطنة ككل	٢.٠٤	٠.٢٧	مستوى متوسط	

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **قيم المواطنة لفقراء الريف ككل** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول قيمة الانتماء الوطني بمتوسط حسابي (٢.١١), يليه الترتيب الثاني قيمة التسامح بمتوسط حسابي (٢.٠٩), ثم الترتيب الثالث قيمة الالتزام بالأنظمة والقوانين بمتوسط حسابي (٢.٠٦), وأخيراً الترتيب الخامس قيمة المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (١.٩١).

المحور الرابع: الصعوبات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف:

جدول (١٥) يوضح الصعوبات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	إنتشار الفساد الإداري في أداء الأعمال وتنفيذ المشروعات	١٧١	٦٣.٨	٨٦	٣٢.١	١١	٤.١	٢.٦	٠.٥٧	٧
٢	صعوبة إجراءات الحصول على خدمات الرعاية المقدمة	١٦٩	٦٣.١	٨٩	٣٣.٢	١٠	٣.٧	٢.٥٩	٠.٥٦	٨
٣	عدم عدالة توزيع مشاريع الخدمات العامة على جميع المناطق	١٦٢	٦٠.٤	٩٥	٣٥.٤	١١	٤.١	٢.٥٦	٠.٥٧	٩
٤	إنتشار الإنفاق البذخى لطبقات من المجتمع مقابل الفقر المدقع لطبقات أخرى	١٦٥	٦١.٦	٧٦	٢٨.٤	٢٧	١٠.١	٢.٥١	٠.٦٧	١٠
٥	عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار	٢١٢	٧٩.١	٥٤	٢٠.١	٢	٠.٧	٢.٧٨	٠.٤٣	١
٦	قلة توافر فرص العمل المناسبة	٢٠٩	٧٨	٥٧	٢١.٣	٢	٠.٧	٢.٧٧	٠.٤٤	٣
٧	عدم تأمين سبل العيش الكريم للأسر الفقيرة وتوفير إحتياجاتهم الأساسية	٢٠٧	٧٧.٢	٦٠	٢٢.٤	١	٠.٤	٢.٧٧	٠.٤٣	٢
٨	عدم تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع	١٩٨	٧٣.٩	٦٤	٢٣.٩	٦	٢.٢	٢.٧٢	٠.٥	٥
٩	عدم وضع سلم رواتب مجزى يتناسب مع الظروف المحيطة	٢٠٨	٧٧.٦	٥٢	١٩.٤	٨	٣	٢.٧٥	٠.٥	٤
١٠	التحيز عند تطبيق الأنظمة والتعليمات في الأنشطة والأعمال المختلفة	٢٠٣	٧٥.٧	٥٦	٢٠.٩	٩	٣.٤	٢.٧٢	٠.٥٢	٦
	البعد ككل							٢.٦٨	٠.٤	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **الصعوبات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بمتوسط حسابي (٢.٧٨), يليه الترتيب الثاني عدم تأمين سبل العيش الكريم للأسر الفقيرة وتوفير احتياجاتهم الأساسية بمتوسط حسابي (٢.٧٧), وبانحراف معياري (٠.٤٣), ثم الترتيب الثالث قلة توافر فرص العمل المناسبة بمتوسط حسابي (٢.٧٧), وبانحراف معياري (٠.٤٤), وأخيراً الترتيب العاشر انتشار الإنفاق لطبقات من المجتمع مقابل الفقر المدفع لطبقات أخرى بمتوسط حسابي (٢.٥١)، وقد يشير ذلك إلى التحديات التى تواجه العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف والمتمثلة فى إنخفاض الدخل بشكل لا يتناسب مع غلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار، وضعف توفير كافة خدمات الرعاية لإشباع الإحتياجات الأساسية والضرورية لفقراء الريف بما يضمن لهم الحياة

الكريمة، وقلة توفير فرص العمل المناســـبة التى تؤمن حياة كريمة لهم، وتتفق هذه النتائج مع ما أكدت عليه العديد من الدراسات: كدراسة القحطانى (٢٠١٠)، ودراسة سرحان (٢٠١١)، ودراسة الزغل (٢٠١١)، ودراسة الشهرى (٢٠١٦)، ويتضح مما سبق أن هذه الصعوبات تمثل حلقات مترابطة لسلسلة من الهموم التى يعانى منها الفقراء بصفة عامة وفقراء الريف بصفة خاصة لتصبح عائقاً قوياً يحول دون قيام فقراء الريف بواجبهم تجاه وطنهم ومجتمعهم وأثر ذلك على قيم المواطنة لديهم، فمثلاً من لا يجد عملاً مناســـباً يؤمن له حياة معيشية كريمة فى وطنه لن يكون لديه الوقت الكافى للتفكير فى المصلحة العامة للوطن لأن إحدى ضروراته الخمس الممثلة فى المأكل والملبس والحياة الكريمة مفقودة.

المحور الخامس: مقترحات تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف:

جدول (١٦) يوضح مقترحات تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف (ن=٢٦٨)

م	العبارات	الإستجابات						المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه	٢٠٢	٧٥.٤	٥٥	٢٠.٥	١١	٤.١	٢.٧١	٠.٥٤	٩
٢	توفير كافة الخدمات كالتعليم والصـــحة وغيرها للجميع دون استثناء	٢١٢	٧٩.١	٤٤	١٦.٤	١٢	٤.٥	٢.٧٥	٠.٥٣	٤
٣	تطبيق الأنظمة والقوانين بشفافية وموضوعية على الجميع دون إستثناء	٢١٥	٨٠.٢	٤٤	١٦.٤	٩	٣.٤	٢.٧٧	٠.٥	١
٤	تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق	٢١٧	٨١	٤١	١٥.٣	١٠	٣.٧	٢.٧٧	٠.٥	١
٥	تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع	٢٠٩	٧٨	٥٣	١٩.٨	٦	٢.٢	٢.٧٦	٠.٤٨	٢
٦	تقليص إجراءات الأجهزة الروتينية عند التعامل مع المواطن	٢٠٧	٧٧.٢	٥١	١٩	١٠	٣.٧	٢.٧٤	٠.٥٢	٥
٧	تأســـيس هيئة عليا تختص بقضـــايا الفقراء ودراسة مشكلاتهم لمعالجة قضاياهم	٢٠٧	٧٧.٢	٤٩	١٨.٣	١٢	٤.٥	٢.٧٣	٠.٥٤	٨
٨	تأمين سبل العيش الكريم للأسر المتاحة وتوفير إحتياجاتهم الأساسية	٢٠٧	٧٧.٢	٥٠	١٨.٧	١١	٤.١	٢.٧٣	٠.٥٣	٧
٩	توفير فرص عمل مناســـبة مع إعتماد ســـلم رواتب مجزى يتناسب مع ظروف المعيشة	٢٠٥	٧٦.٥	٥٤	٢٠.١	٩	٣.٤	٢.٧٣	٠.٥١	٦
١٠	مكافحة ظاهرة الفساد الإداري بشتى صورة بحزم وشفافية	٢٠٦	٧٦.٩	٥٨	٢١.٦	٤	١.٥	٢.٧٥	٠.٤٧	٣
	البعد ككل							٢.٧٤	٠.٤٣	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مســـتوى **مقترحات تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف** مرتفع حيث بلغ المتوسـط الحسـابي (٢.٧٤)، ومؤشـرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسـط الحسـابي: الترتيب الأول تطبيق الأنظمة والقوانين بشـفافية وموضـوعية على الجميع دون اسـتثناء, وتحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق بمتوسط حسابي (٢.٧٧), يليه الترتيب الثاني تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع بمتوسط حسابي (٢.٧٦), ثم الترتيب الثالث مكافحة ظاهرة الفساد الإداري بشتى صورة بحزم وشفافية بمتوسط حسابي (٢.٧٥), وأخيراً الترتيب التاسع تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه بمتوسط حسابي (٢.٧١)، وقد يشير ذلك إلى أهمية العدالة الاجتماعية لفقراء الريف لتنمية قيم المواطنة لديهم والتى تجعل المجتمع أكثر مســـاواة من خلال تطبيق القانون بشـــكل عادل على الجميع دون تمييز، وتوزيع الخدمات بطريقة عادلة بين كافة المناطق ســواء حضــرية أو ريفية حســب حاجة كل منطقة مثل الصــحة والتعليم والإســكان والتوظيف وخدمات الدعم والعمل لتحسين نوعية حياتهم، والمساواة فى الفرص المتاحة، والقضاء على كافة ظواهر الفساد من رشوة وغش وتزوير ومحسوبية، حيث أن المواطنة والفساد ضدان لا يجتمعان، وهذا يتفق مع نتائج دراسة كلاً من: مطر (٢٠١٢)، ودراسـة Joshue M.Bradley et al (2012)، ودراسـة عبد الفتاح (٢٠١٥)، ودراسة Gary.A Haugen,et al (2015)، ودراسة سماوى (٢٠٢٢).

المحور السادس: إختبار فروض الدراسة:

(١) إختبار الفرض الفرعي الأول للدراســـة: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصـــائية بين العدالة في الفرص المتاحة وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ":

جدول (١٧) يوضح تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين العدالة في الفرص المتاحة وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف (ن=٢٦٨)

المتغير المستقل	معامل الإنحدار B	إختبار (ت) T-Test	إختبار (ف) F-Test	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2
العدالة في الفرص المتاحة	٠.٢٨٨	**٣.٣٥٣	**١١.٢٤٠	**٠.٢٠١	٠.٠٤١

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

تشـــير قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المســـتقل " العدالة في الفرص المتاحة " والمتغير التابع " تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف " إلى وجود إرتباط طردي بين المتغيرين. وتشـــير نتيجة إختبار (ف) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٠٤١)، أي أن العدالة في الفرص المتاحة تساهم في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف بنسبة (٤.١٪). **مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الأول للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة في الفرص المتاحة وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف**

(٢) إختبار الفرض الفرعي الثاني للدراســة: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصــائية بين العدالة في توزيع الدخول وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ":

جدول (١٨) يوضح تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين العدالة في توزيع الدخول وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف **(ن=٢٦٨)**

المتغير المستقل	معامل الإنحدار B	إختبار (ت) T-Test	إختبار (ف) F-Test	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2
العدالة في توزيع الدخول	٠.٢٤٩	**٣.٣٩٧	**١١.٥٣٩	**٠.٢٠٤	٠.٠٤٢

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

تشير قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المستقل " العدالة في توزيع الدخول " والمتغير التابع " تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف " إلى وجود إرتباط طردي بين المتغيرين. وتشـــير نتيجة إختبار (ف) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٠٤٢)، أي أن العدالة في توزيع الدخول تســـاهم في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف بنســبة (٤.٢٪). **مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الثاني للدراســة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة في توزيع الدخول وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ".**

(٣) إختبار الفرض الفرعي الثالث للدراســة: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصــائية بين العدالة في توزيع الخدمات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ":

جدول (١٩) يوضح تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين العدالة في توزيع الخدمات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف **(ن=٢٦٨)**

المتغير المستقل	معامل الإنحدار B	إختبار (ت) T-Test	إختبار (ف) F-Test	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2
العدالة في توزيع الخدمات	٠.٢٠٦	**٣.١٩٨	**١٠.٢٢٥	**٠.١٩٢	٠.٠٣٧

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

تشـــير قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المســـتقل " العدالة في توزيع الخدمات " والمتغير التابع " تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف " إلى وجود إرتباط طردي بين المتغيرين. وتشـــير نتيجة إختبار (ف) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٠٣٧)، أي أن العدالة في توزيع الخدمات تساهم في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف بنسبة (٣.٧٪). **مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة في توزيع الخدمات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف** ".

(٤) إختبار الفرض الفرعي الرابع للدراسة: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المساواة في الحقوق وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ":

جدول (٢٠) يوضح تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين المساواة في الحقوق وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف (ن=٢٦٨)

المتغير المستقل	معامل الإنحدار B	إختبار (ت) T-Test	إختبار (ف) F-Test	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2
المساواة في الحقوق	٠.٢٤١	**٣.٩٧٨	**١٥.٨٢٦	**٠.٢٣٧	٠.٠٥٦

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

تشير قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المستقل " المساواة في الحقوق " والمتغير التابع " تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف " إلى وجود إرتباط طردي بين المتغيرين. وتشير نتيجة إختبار (ف) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٠٥٦)، أي أن المساواة في الحقوق تساهم في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف بنسبة (٥.٦٪). **مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المساواة في الحقوق وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ".**

(٥) إختبار الفرض الفرعي الخامس للدراسة: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المساواة في الواجبات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ":

جدول (٢١) يوضح تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين المساواة في الواجبات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف (ن=٢٦٨)

المتغير المستقل	معامل الإنحدار B	إختبار (ت) T-Test	إختبار (ف) F-Test	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2
المساواة في الواجبات	٠.١٥٦	**٢.٩٩٦	**٨.٩٧٩	**٠.١٨١	٠.٠٣٣

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

تشير قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المستقل " المساواة في الواجبات " والمتغير التابع " تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف " إلى وجود إرتباط طردي بين المتغيرين. وتشير نتيجة إختبار (ف) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٠٣٣)، أي أن المساواة في الواجبات تساهم في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف بنسبة (٣.٣٪). **مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الخامس للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المساواة في الواجبات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ".**

(٦) إختبار الفرض الرئيس للدراسة: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ":

جدول (٢٢) يوضح تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف

(ن=٢٦٨)

المتغير المستقل	معامل الإنحدار B	إختبار (ت) T-Test	إختبار (ف) F-Test	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2
أبعاد العدالة الاجتماعية ككل	٠.٢٢٣	٤.٢٦٤**	١٨.١٨١**	٠.٢٥٣**	٠.٠٦٤

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

تشير قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المستقل " أبعاد العدالة الاجتماعية ككل " والمتغير التابع " تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف " إلى وجود إرتباط طردي بين المتغيرين. وتشير نتيجة إختبار (ف) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٠٦٤)، أي أن أبعاد العدالة الاجتماعية ككل تساهم في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف بنسبة (٦٠.٤٪). **مما يجعلنا نقبل الفرض الرئيس للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف".**

تاسعاً: النتائج العامة للدراسة:

أ- نتائج الدراسة في ضوء أهدافها

١- فيما يتعلق بالهدف الأول للدراسة: تحديد واقع أبعاد العدالة الاجتماعية لفقراء الريف:

- توصلت نتائج الدراسة إلي أن واقع أبعاد العدالة الاجتماعية لفقراء الريف ككل كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة بلغ (١.٨٩) وهو معدل متوسط، وأهم تلك المؤشرات وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي
  - المساواة في الواجبات – المساواة في الحقوق
  - العدالة في الفرص المتاحة – العدالة في توزيع الخدمات – العدالة في توزيع الدخول

٢- فيما يتعلق بالهدف الثاني للدراسة: تحديد واقع قيم المواطنة لفقراء الريف:-

- أوضحت نتائج الدراسة أن واقع قيم المواطنة لفقراء الريف ككل كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة بلغ (٢.٠٤) وهو معدل متوسط، وأهم تلك المؤشرات وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي
  - قيمة الإنتماء الوطني – قيمة الإلتزام بالأنظمة والقوانين
  - قيمة التسامح – قيمة المسئولية الاجتماعية – قيمة المشاركة المجتمعية

٣ – فيما يتعلق بالهدف الثالث للدراسة: تحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنه لفقراء الريف

- بينت نتائج الدراسة أن الصعوبات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ككل كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة (٢.٦٨) وهو معدل مرتفع، وأهم تلك المؤشرات وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي
  - عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة

- عدم تأمين سبل العيش الكريم للأسر الفقيرة وتوفير إحتياجاتهم الأساسية
- قلة توافر فرص العمل المناسبة

٤ – فيما يتعلق بالهدف الرابع للدراســـة: تحديد مقترحات تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف.

- أكدت نتائج الدراســـة علي أن أهم مقترحات تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ككل كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة بلغ (٢.٧٤) وهو معدل مرتفع، وأهم تلك المؤشرات وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي
- تطبيق الأنظمة والقوانين بشفافية وموضوعية علي الجميع دون إستثناء، تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق
- تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع
- مكافحة ظاهرة الفساد الإداري بشتي صوره بحزم وشفافية

ب – نتائج الدراسة في ضوء فروض الدراسة

- **فيما يتعلق بإختبار صـــحة الفرض الرئيســـي للدراســـة والذي مؤداة: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف**

- حيث أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الرئيسي للدراسة ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠١) بين العدالة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف، كما أن تحقيق العدالة ككل يفسر (٦٠.٤٪) من التغيرات في تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف ككل كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة.

- **وفيما يتعلق بإختبار صحة الفروض الفرعية المنبثقة من الفرض الرئيسي للدراسة، أسفرت نتائج الدراسة عن ما يلي:-**

١- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوي معنوية (٠.٠١) بين العدالة في الفرص المتاحة وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة.

٢- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوي معنوية (٠.٠١) بين العدالة في توزيع الدخول وتنمية قيم المواطنة كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة.

٣- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوي معنوية (٠.٠١) بين العدالة في توزيع الخدمات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة.

٤- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوي معنوية (٠.٠١) بين المســـاواة في الحقوق وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة.

٥- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠١) بين المساواة في الواجبات وتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف كما يحددها المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة.

عاشراً: من خلال إستعراض الإطار النظرى للدراسة والإطار الميدانى يمكن التوصل إلى مجموعة من الآليات لتفعيل تحقيق العدالة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف:

م	الآليات	إجراءات التنفيذ	الأدوات المستخدمة فى التنفيذ	الجهات المقترحة المسئولة عن التنفيذ
١	تحقيق العدالة الاجتماعية لفقراء الريف	١- توزيع الفرص المتاحة بين جميع المواطنين فى المجتمع بشكل عادل ودون تمييز ٢- وجود أسس ومعايير واضحة وعادلة ومعلنة للجميع للإستفادة من الفرص المتاحة التى تطرحها الدولة سواء فى الحصول على فرصة عمل – وحدات سكنية – قروض لإقامة مشروعات صغيرة. ٣- الإعلان عن الفرص المتاحة فى المجتمع للمواطنين بكافة وسائل الإعلام المختلفة للإستفادة منها. ٤- إتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز بين جميع المواطنين فى المجتمع. ٥- تطبيق القانون على الجميع دون تمييز بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة أو الطبقة الاجتماعية أو المركز الاجتماعى أو السلطة حتى يؤدى كل فرد فى المجتمع ما عليه من واجبات و يحصل على ماله من حقوق. ٦- سن القوانين والتشريعات الرادعة لكل جرائم الفساد من غش ورشوة ومحسوبية وتزوير وإبتزاز وغيرها وتشديد العقوبات الخاصة بها. ٧- الحاجة إلى نمط جديد للتنمية يقوم على أهداف تلبي إحتياجات الفقراء ألا وهى التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة. ٨- إعادة النظر فى الحدين الأدنى والأعلى للأجور فى كل قطاع من قطاعات النشاط الإقتصادى بما يحقق العدالة الأفقية بين القطاعات والعدالة الرأسية فى هيكل الأجور والدخول داخل القطاع الواحد. ٩- إعادة النظر فى السياسة الضريبية، وتبنى سياسات ضريبية أكثر تدرجاً بغية تمويل البرامج الرئيسية مثل التعليم والحماية الاجتماعية..... الخ. ١٠- ضرورة توزيع الموارد المالية المخصصة للخدمات بشكل عادل بين جميع المناطق سواء كانت مناطق حضرية أو ريفية حسب حاجة كل منطقة. ١١- تطبيق آليات الحكم الرشيد والإدارة الحكيمة للمشكلات الإقتصادية والاجتماعية.	١- اللوائح والقوانين. ٢- المؤتمرات واللقاءات والندوات. ٣- إجراء المسوح الاجتماعية ٤- وإستطلاعات الرأى. ٥- التقارير. ٦- المقابلات. ٧- الخرائط التخطيطية.	١- رئاسة الجمهورية. ٢- رئاسة مجلس الوزراء. ٣- الأجهزة الحكومية والرقابية. ٤- وزارة التضامن الاجتماعى. ٥- وزارة الإعلام. ٦- القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان. ٧- جهاز حماية المستهلك والجمعيات الأهلية العاملة فى هذا المجال

م	الآليات	إجراءات التنفيذ	الأدوات المستخدمة فى التنفيذ	الجهات المقترحة المسئولة عن التنفيذ
		١٢- ضرورة دراسة نظام الأجور والدخول فى المجتمع المصرى بشكل يتناسب مع إرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة لإشباع الإحتياجات الأساسية والضرورية لفقراء الريف لضمان حياة معيشية كريمة. ١٣- توفير السلع العامة وإعادة ضبط السلع فى الأسواق من خلال فرض التسعيرة الجبرية والقضاء على إحتكار التجار للسلع وتوفيرها بشكل كاف وتفعيل دور جهاز حماية المستهلك والجمعيات الأهلية العاملة فى هذا المجال. ١٤- التوزيع العادل لعوائد التنمية الإقتصادية على جميع فئات المجتمع وخاصة الفقراء. ١٥- التوجه نحو إستخدام التخطيط بالمشاركة لجميع برامج وخدمات الرعاية المقدمة للفقراء عامة وفقراء الريف خاصة.		
٢	تنمية قيم المواطنة لفقراء الريف	١- سن القوانين والتشريعات التى تحث على إحترام وكرامة حقوق الفقراء المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية. ٢- العمل على تحقيق المساواة و تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين فى المجتمع من خلال قواعد محددة تتعلق بالكفاءة والقدرة على شغل الوظائف ولا ترتبط بأي شكل من أشكال التمييز. ٣- المحاسبة الجادة والحقيقية الرادعة لمن يخالف ذلك المبدأ. ٤- إيجاد فرص عمل مناسبة لمعالجة قضية البطالة لفقراء الريف. ٥- إتخاذ التدابير الهادفة من خلال سياسة الشفافية والمساءلة لمكافحة الفساد بكافة صوره وبشتى الطرق. ٦- خفض مستويات الفقر وخاصة فقر الريف وتحقيق التنمية المستدامة، وتطبيق مبادىء الديمقراطية، وتفعيل مبادىء الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة. ٧- تنمية الوعى بالحقوق والواجبات التى كفلها لهم القانون. ٨- تفعيل تطبيق القوانين بشفافية وموضوعية على الجميع بدون إستثناءات. ٩- تحقيق الديمقراطية فى المجتمع. ١٠- الإستقرار وإحساس الفقراء بالأمن والأمان. ١١- إنشاء وحدة ذات طابع خاص تستهدف متابعة ورصد كل ما يتعلق بقيم المواطنة وتنميتها لدى أفراد المجتمع وخاصة فقراء الريف وتُعنى بقياس مستوى ممارسة قيم المواطنة وما يعتريها من تأثيرات داخلية وخارجية وسبل علاجها. ١٢- إتاحة برامج ومشروعات صغيرة متنوعة من خلال توفير برامج قروض متنوعة توجه لفقراء الريف مع توفير التسهيلات الميسرة فى الإجراءات والسداد.	١- اللوائح والقوانين. ٢- المؤتمرات واللقاءات والندوات. ٣- إجراء المسوح الاجتماعية وإستطلاعات الرأى. ٤- التقارير. ٥- الخرائط التخطيطية.	١- رئاسة الجمهورية. ٢- رئاسة مجلس الوزراء. ٣- الأجهزة الحكومية والرقابية. ٤- وزارة التضامن الاجتماعى. ٥- وزارة الإعلام. ٦- القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان.

م	الآليات	إجراءات التنفيذ	الأدوات المستخدمة فى التنفيذ	الجهات المقترحة المسئولة عن التنفيذ
		١٣- الإعتراف بالآخر وإحترام التعددية والخصوصيات. ١٤- ضرورة إنشاء هيئة وطنية مستقلة ومؤهلة للعمل على معالجة هموم الفقراء من خلال التعرف على مسببات إنحرافهم أو إغترابهم عن وطنهم ومجتمعهم. ١٥- تعود الطفل من الصغر على حب بلاده ومجتمعه من خلال مقررات دراسية من الحضانة إلى نهاية الجامعة. ١٦- توفير كافة الخدمات لفقراء الريف كالتعليم والصحة وغيرها. ١٧- التوجه بأن تُحظى قيم المواطنة بالأولوية فى المرحلة الحالية والمستقبلية لإنطواء ها ضمنياً على معانى الكفاية والإحساس بالمسئولية الاجتماعية.		
٣	صنع سياسات رعاية جديدة على أساس من العدالة لتنمية قيم المواطنة لفقراء الريف	١- زيادة الدعم المالى لأوجه برامج وخدمات الرعاية المقدمة للفقراء عامة وفقراء الريف خاصة. ٢- توفير برنامج مساعدات تكافل وكرامة بتصميم جيد يضمن توسيع نطاق المساعدات، وإرساء أرضية حماية اجتماعية لأكثر الفئات فقراً وإحتياجاً لا تقف عند الوصول إلى الحد الأدنى من الحقوق الإقتصادية والاجتماعية بل وإن تسعى بإستمرار إلى تلبية تلك الحقوق الإقتصادية والاجتماعية. ٣- مد مظلة برنامج مساعدات تكافل وكرامة ليشمل كافة الفقراء فى المناطق الريفية. ٤- ضرورة تبنى البرامج والمشروعات التى تساهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء. ٥- مد مظلة التأمين الصحى ليشمل جميع أفراد المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة مع تحسين جودة خدماته. ٦- إعادة النظر فى القوانين والتشريعات الخاصة بالفئات الفقيرة وعلاقتها بحقوقهم. ٧- ضرورة إنشاء بنك مصرى للفقراء يساهم فى تمويل مشروعاتهم الصغيرة. ٨- زيادة المخصصات المالية لنشر خدمة القوافل الطبية وإستمرارها فى كافة المناطق وخاصة الريفية الفقيرة. ٩- توفير قاعدة بيانات رقمية مرتبة بأولوية إحتياجات فقراء الريف. ١٠- تمكين الفقراء لزيادة مشاركتهم فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية حتى تكون معبرة عن إحتياجاتهم وتطلعاتهم. ١١- ضرورة تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا ومشكلات الفقراء، مع ضرورة تحديد أكثر القرى والمناطق المحتاجة للخدمات وتوفيرها بالنسبة لهم لتحسين نوعية حياتهم.	١- اللوائح والقوانين. ٢- المؤتمرات واللقاءات والندوات. ٣- إجراء المسوح الاجتماعية وإستطلاعات الرأى. ٤- التقارير. ٥- الخرائط التخطيطية.	١- رئاسة الجمهورية. ٢- رئاسة مجلس الوزراء. ٣- مجلسى النواب والشيوخ. ٤- الأجهزة الحكومية والرقابية. ٥- وزارة التضامن الاجتماعى

م	الآليات	إجراءات التنفيذ	الأدوات المستخدمة فى التنفيذ	الجهات المقترحة المسئولة عن التنفيذ
		١٢- ضرورة إعادة النظر فى قيمة ما يتقاضاه الفقراء من مساعدات برنامج تكافل وكرامة والعمل على مضاعفته لمواجهة أعباء الحياة وغلاء المعيشة لضمان الحد الأدنى لحياة معيشية كريمة. ١٣- تطوير سياسات الرعاية بما يحقق الإستدامة فى تقديم كافة الخدمات للفقراء عامة وفقراء الريف خاصة.		

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، شويحات، ناصر، صفاء (٢٠٠٦): أسس التربية الوطنية، دار الرائد للنشر والتوزيع، عمان.

أبو العنين، على خليل مصطفى (١٩٩٨): القيم الإسلامية والتربية، دراسة فى طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية فى تكوينها وتنميتها، مكتبة إبراهيم حلبى، المدينة المنورة، السعودية.

أبو النصر، محمد زكى (٢٠١٠): إغتراب الرعاية الاجتماعية فى مجتمع الرفاه، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

ـــــــــــــــ (٢٠١٦): العدالة الاجتماعية حلم اليقظة فى مجتمع الإقصاء، بنها الجديدة، دار الفيروز، ط١.

أبو فراج، أشرف عبد الوهاب (٢٠١٩): تعزيز قيم المواطنة فى ضوء التحديات والمتغيرات العالمية، بحث منشور فى المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد (١٤)، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الإستشارية.

أحمد، نجلاء رجب (٢٠٢١): متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (٥٦)، المجلد (١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

إسماعيل، حسام محمد محمد (٢٠٢٠): العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، بحث منشور فى مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد (١).

إسماعيل، صلاح محمد سامى (٢٠١٤): قيم المواطنة لدى الشباب الجامعى السعودى، بحث منشور فى مجلة الأخصائيين الاجتماعيين، العدد (٥٢) الجزء الخامس، القاهرة.

آل عبود، عبد الله (٢٠١١): قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها فى تعزيز الأمن الوقائى الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الأمم المتحدة (٢٠١٧): اليوم العالمى للعدالة الاجتماعية، جنيف، الدورة (٧٨).

الإتربى، هويدا محمود (٢٠٠٧): قيم المواطنة وسبل تعزيزها لدى طلاب الجامعة، دراسة ميدانية، بحث منشور فى مجلة التربية المعاصرة، العدد (٧٥)، مصر.

البساطى، السيد حسن (٢٠١٦): دور الأخصائى الاجتماعى فى تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، بحث منشور فى مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) العدد (٥٥)، القاهرة.

البنك الدولى (٢٠٠٠): شن هجوم على الفقراء، تقرير عن التنمية فى العالم، القاهره، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

التوم، عفاف أحمد محمد (٢٠١٦): العدالة الاجتماعية " منظور مقارن "، بحث منشور فى مجلة التنوير، العدد (١٦)، مركز التنوسر المعرفى، السودان.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠٢١): الكتاب الدوري، جمهورية مصر العربية.

الجوهرى، عبد الهادى (٢٠٠٠): أصول علم الاجتماع السياسى، ط٢، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

الحربى، على بن سعد (٢٠١٦): تصور مقترح لتنمية قيم المواطنة فى مناهج العلوم لدى طلاب التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور فى مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٢٧).

الحليف، إسماعيل، شروق بنت عبد العزيز، محمد بن خليفة (٢٠١٣): المواطنة وتعزيز العمل التطوعى مركز الأبحاث الواعدة فى البحوث الاجتماعية، الرياض، السعودية.

الرشيدى، أحمد (٢٠٠٦): حقوق الإنسان، القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد (٢٤)، السنة الثانية.

الزغل، علاء على على (٢٠١١): فعالية إستراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٣١).

السروجى، طلعت مصطفى (٢٠١١): تمكين الفقراء – إستراتيجيات بديلة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

السكرى، أحمد شفيق (٢٠٠٠): قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الشرقاوى، موسى (٢٠٠٥): وعى طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة، بحث منشور فى المجلة الأردنية للعلوم التربوية، العدد (٩)، عمان.

الشهرى، خالد محمد سعد (٢٠١٦): تصور إستراتيجى لتعزيز قيم المواطنة فى عصر العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الصغير، بن إبراهيم، صالح محمد، على (٢٠٠٤): مواجهة الفقر – المشكلة وجوانب المعالجة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، السعودية.

الضحيان، حسن، سعود بن ضحيان، عزت عبد الحميد محمد (٢٠٠٢): معالجة البيانات بإستخدام برنامج SPSS 10 الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، سلسلة بحوث منهجية.

العادلى، حسين درويش (٢٠٠٦): المواطنة، دار المرتضى، ط٢، العراق، بغداد.

العصفور، عثمان أحمد (٢٠٠٩): الشعور بالمواطنة والعوامل التى تساعد على زيادتها فى المجتمع الكويتى، دراسة إستطلاعية، مكتب الإنماء الاجتماعى، الكويت.

العطار، محمد محمود (٢٠١٧): دور الأسرة ورياض الأطفال فى تنمية قيم المواطنة لدى الأطفال، بحث منشور فى مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، العدد (١١)، الجزء الثانى، كلية التربية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.

الغامدى، ماجد بن جعفر (٢٠٠٩): الإعلام والفن، الرياض، مؤسسة حلوف للنشر والتوزيع.

الغنيمى، محمد رياض (٢٠١٢): محددات وتداعيات تزايد التفاوت الكبير فى توزيع الثروات والدخول بالدول العربية، القاهره، مكتبة النهضة.

القحطانى، عبد الله بن سعيد (٢٠١٠): قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها فى تعزيز الأمن الوقائى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

القصاص، ياسر عبد الفتاح (٢٠٠٣): الضمان الاجتماعى وتوفير حد الكفاف لفقراء الريف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

اللهيبى، فائز صالح (٢٠٠٩): التسامح وقبول المختلف فى الفكر العربى الإسلامى، بحث منشور فى مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (٢)، المجلد (٩)، جامعة الموصل، العراق.

المعجم الوسيط (٢٠٠٠): مجمع اللغة العربية، دار الدعوه، القاهرة.

النجار، أبو غالى، يحى محمود، عطاف محمود (٢٠١٧): دور التعليم العالى فى تعزيز قيمة التسامح من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، بحث منشور فى مجلة جامعة الأقصى، العدد (١)، كلية التربية، جامعة الأقصى – غزه – فلسطين.

بدوى، أحمد زكى (١٩٨٧): مجمع مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة كنعان، بيروت.

ـــــــــــ (١٩٩٣): المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

بطرس، فهيمة لبيب (١٩٩٩): دور التعليم الثانوى العام فى تنمية المسئولية الاجتماعية دراسة ميدانية، بحث منشور فى مجلة كلية التربية، العدد (١٥)، الجزء (٢)، أسيوط.

تقرير التنمية البشرية (٢٠٠١): البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة.

حامد، حسن، شعبان، نادية (٢٠٠٢): تطوير مناهج التعليم لتنمية قيم المواطنة فى الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة.

حسن، محمد عبد الرحمن (٢٠٢٠): العدالة الاجتماعية كمدخل فى التخطيط لتطوير خدمات الرعاية الصحية، بحث منشور فى مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (٢١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

حليم، فهيم، نادية، وفاء (٢٠٠٢): النساء العائلات لأسر في العشوائيات، بحث منشور في المؤتمر السنوي الثاني والثلاثين لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة.

حمدان، سعيد ناصر (٢٠٠٨): دور الأسرة فى تنمية قيم المواطنة لدى الشباب فى ظل تحديات العولمة، الملتقى العلمى الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

خزام، منى عطيه (٢٠١١): التخطيط الاجتماعى فى المجتمع المعاصر، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

خواجه، زينهم مشحوت سيد (٢٠١٦): الرعاية الإنسانية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية لفقراء الريف المصرى، بحث منشور فى مجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد (٥٥)، القاهره.

داوود، عماد حمدى (٢٠٠٧): مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية ثقافة المواطنة لدى الطلاب، بحث منشور فى المؤتمر العلمى الدولى العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

درويش، محمد أحمد (٢٠٠٩): العولمة والمواطنة والإنتماء الوطنى، القاهرة، مكتبة عالم الكتب.

رزق، حنان عبد الحليم (٢٠١٥): دور بعض الوسائط التربوية فى تنمية وتأصيل القيم الأخلاقية لدى الشباب فى ظل ملامح النظام العالمى الجديد، بحث منشور فى مجلة كلية التربية، العدد(٤٨)، جامعة المنصورة.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠١١): بمناسبة اليوم العالمى للعدالة الاجتماعية ٢٠ شباط / فبراير.

رشوان، حسنين عبد الحميد أحمد (٢٠٠٦): الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان " دراسة فى علم الاجتماع السياسى "، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

رفاعى، صفاء على (٢٠١٩): دور المشاركة المجتمعية فى تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصرى، بحث منشور فى مجلة كلية التربية، العدد (٢٥)، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

زايد، أحمد (٢٠٠٩): المواطنة والمسئولية الاجتماعية، بحث منشور فى المؤتمر العلمى السنوى (١١)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

سامح، فوزى (٢٠٠٠): المواطنة " سلسلة تعليم حقوق الإنسان "، ط١، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

سرحان، محمد محمود (٢٠١١): برنامج مقترح لتنمية المواطنة الفعالة لدى الشباب الجامعى من منظور طريقة تنظيم المجتمع، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٣٠)، الجزء (٢)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

سعد، عبد الخالق يوسف (٢٠٠٢): المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعى، رؤية مقارنة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

سماوى، وليدة عبد (٢٠٢٢): العدالة الاجتماعية وظاهرة الفقر في المناطق العشوائية، بحث منشور فى مجلة العلوم الأساسية، العدد (١٣)، جامعة القادسية، العراق.

شعبان، محمود (٢٠٠٥): الرؤية النظرية للفقر، القاهره، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

صقر، وسام محمد جميل (٢٠١٠): الثقافة السياسية وإنعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزه – فلسطين.

عبد الحميد، خليل عبد المقصود (٢٠٠٩): الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، القاهره، مصر العربية للنشر والتوزيع.

ـــــــــــــــ (٢٠١٦): مضادات المواطنة، بحث منشور فى مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

عبد الحميد، يوسف محمد (٢٠٠٧): برنامج مقترح لتدعيم دور المدرسة فى تنمية قيم المواطنة لدى طلابها في عصر العولمة الثقافية، بحث منشور في المؤتمر (١٨)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

عبد السلام، أحمد خليفة (٢٠١٨): التسامح وقبول الآخر كمنبئات بجودة الحياه لدى المسنين، بحث منشور فى مجلة كلية الآداب، العدد (٤٨)، جامعة بنى سويف.

عبد السلام، عماد محمد محمد (٢٠٢١): إسهامات الدور التنموي للجامعة فى تنمية قيم المواطنة لدى طلابها، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، بحث منشور في الفيوم، العدد (٢)، المجلد (٢٤)، خدمة اجتماعية الفيوم.

عبد العزيز، سلوى محمد (٢٠١٣): سياسات الحد من الفقر فى الريف المصرى (مع لإشارة خاصة لتجربة بنك التنمية والإئتمان الزراعى المصرى مقارنة بجرامين بنك ببنجلاديش)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهره.

عبد الفتاح، محمد (٢٠١٥): العدالة الاجتماعية كمتغير فى التخطيط لتحسين نوعية حياة فقراء الحضر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد المطلب، صبرى بديع (٢٠١٧): المواطنة ودورها فى بناء ثقافة الديمقراطية فى مصر، بحث منشور فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد (٢٥)، الجزء الثانى، معهد التخطيط القومى.

عبد الواحد، محمد عرفات (٢٠٠٩): دور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٢٧)، الجزء (٣)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبيد، منى مكرم (٢٠٠٦): المواطنة. مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد (١٥).

عليوه، السيد (٢٠٠٤): الديمقراطية المدرسية، القاهره، مركز القرار للإستشارات السياسية.

فريد، الزغل، ماجدة، علاء (٢٠٠٧): الأحزاب السياسية وتفعيل المواطنة كمتغير فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، بحث منشور فى المؤتمر الدولى العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

قيره و آخرون، إسماعيل (٢٠٠٣): عولمة الفقر، القاهرة، دار القيم للنشر والتوزيع.

ليله، على (٢٠١٣): المجتمع المدنى العربى _ قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهره، مكتبة الأنجلو المصرية.

محمد، عبد الحميد محمد (٢٠١٧): دور التصميم الصناعى فى إبتكار منتجات تدعم قيم العدالة الاجتماعية فى ظل التحديات الإقتصادية المحلية والعالمية، بحث منشور فى المؤتمر العلمى (٢٤)، المجلد العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

محمد، لمياء جلال الدين (٢٠٠٩): التخطيط لتفعيل دور المجتمع المدنى فى تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء فى مصر، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٢٦)، الجزءالخامس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

مساعده، حسام (٢٠٠٦): واقع القيم الوطنية لدى طلبة المدارس الثانوية فى الأردن ودور المعلمين فى تنميتها، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مطر، حازم محمد إبراهيم (٢٠١٢): إتجاهات الشباب الجامعى نحو العدالة الاجتماعية كمتغير فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

مهيبل، عمر (٢٠٠٥): ترجمة عن فيري جان ماك: إشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، بيروت، الدار العربية للعلوم.

ناصر، إبراهيم عبد الله (٢٠٠٢): المواطنة، الأردن، عمان، مكتبة الرائد العلمية.

هاشم، صلاح أحمد (٢٠٠٤): مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات الاجتماعية الأهلية فى الحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

ـــــــــــ (٢٠٠٨): الفقر وقضايا التنمية، القاهره، دار طيبه للنشر.

ياسين ، السيد (٢٠٠٢): المواطنة فى زمن العولمة، سلسلة المواطنة رقم (٥)، القاهره، المركز القطبى للدراسات الاجتماعية.

يوسف، وائل عبد العزيز (٢٠١٢): تنمية قيم المواطنة لتفعيل مشاركة الشباب فى أنشطة الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

(٢٠٢٠): فعالية برامج الرعاية الاجتماعية الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية للمعاقين حركياً، بحث منشور في مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (١٩)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ahrens , Niki , (2014): Parallels Between Social Justice Education And Nature Preschool , A qualitive Case Study , University Of Washington , A Master Of Education These Is.

Barker.R (2003): The social work dictionary , New York , NASW , Press ,fifth edition.

Bemak , F & Chung , R.C.Y(2004): Teaching multicultural group counseling , The Journal for Specialists in Group Work , 29.

Bjomorld Ingrid (2001): Empowering Poor Women Through Micro Finance , a Case Study from Vietnam , the American University.

Calma , Tom , et al (2011): What is social justice National , Unsw , Probon Resources Center.

Diana Carney (1999): Approaches to Sustainable Livelihoods for the Rural Poor , England , Wales , Overseas Development Institute.

Ellen , Sithole (1997): Towards A theory and Practice of Access to Civil Justice for the Poor in Zimbabwe.Law and Dispute Resolution in A pluralistic Society ,PhD, University of Toronto (Canada).

Gary Haugen A, et al (2015): International Justices Mission , A Journal on Protection and Justice for the poor , Ford Foundation , U.S. Department of State , Office to Monitor and Combat.

Gooda Mick (2015): Social Justice and Native Title Report – Aboriginal and tortes strait is Lander social justice commissioner , The Australian Human Rights Commission.

Hansan , Migra (2004): Facilitating Civil Society in (john bwlidge) Citizen participation and the use og Civil Society(N.Y).

Inch Andy (2015): Ordinary citizens and the political cultures of planning: In search of the subject of a new democratic ethos , Planning Theory , Vol 14(4).

James A , Richardson , Jonathan K (2007): Strategies and Lessons for Reducing Persistent Rural Poverty – A Social Justice Approach to Funding Rural Community Transformation , Journal of the Community Development , London, Society , Vol 38,No.1.

John jean (2007): what citizenship responsibility means to bots wane's young adults implications for adult education , journal articles , Botswana , N.3, V.5.

Joshua M , Bradley , et al (2012): Social Justice Advocacy In Rural Communities – Practical Issues and Implications , Major Section on Social Justice Advocacy , SAGE.

Karnyshev , A.D,Ivanova , E.A.(2014):College students Intercultural Competence and Interethnic Toler ance. Russian Education and Society.

Lynne C.Morris (1995): Rural Poverty , in Richard L.Edward Setal , in Chief Editor Encyclopedia of Social Work , 19th Edition Washington , N.A.S.W.

Moose Mitha (2008): citizenship rights of sexually exploited children , self- dignity and power , PHD, united kingdom.

Moose Mitha (2008): citizenship rights of sexually exploited children , self – dignity and power , PHD , united kingdom.

Nader Fergany (1994): On the Impact of Economic Restructuring on Human Development and Proposed Strategies to Alleviate Poverty , the Case of Egypt.

Neil Fassine (2008):Relationship Clean- up Time: Using Meta-Analysis and Path Analysis to Clarify Relationship among job Satisfaction perceive fairness and Citizenship Behaviors , journal of Management , Vol 34 , Issue , No 2, April.

OECD (1996): Responding To Urban Growth , Urban Strategy and poverty , Reduction world summit on Social Development.

Penlope Care (2008): Education for democracy with or without social justice journal of education , New York , Quarterly.

Rainey ,C.(2008): Are individual forgiveness interventions for adult.

Rien , Martin (2008): Social Policy _ focus of choice and change , N.Y , random house.

Robert , F (2004): The principles of Social Policy , London, published by palgrare.

Rosalie A.Mbrosino (2001): Social Work and Social Welfare " An Introduction " Fourth , Brooks Cole , Thomson Learning , United States.

Scott allen & mchealetorper (2002): regions, Globalization and Development , London ,Center for Compelence and Global Reacarch.

Tang Alice , King (2004): Development of Environmental Citizenship In Students , Ph.D, Dis ,Abs, int , University of Hong Kong People's Repiblic of china.

The World Bank (2011): Beyond Economic Growth , Meeting The challenges of Global development Washington.

United Nations (2003): Industrial Development Organization: a path out of poverty Developing rural and Women entrepreneur ship , vieunn.

Wallace Ian (2007): A Frame Work for Revitalization or Rural Education and Educational Development.

Walt , Sarel Vander (2007): Conceptualizing poverty for social Development In the Eastern Cap , south Africa , port Elizabeth , Eastern cape training , p.27.

Ward , Nicki (2009): Social Exclusion , Social Identity and Social Work Analyzing Social Exclusion from A Material Discursive perspective , University of Birmingham, Edyboston , Vol. 28.

World Bank (2008): Hunger and poverty Definitions and Distinctions , New York.